الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي طاهر * سعيدة *
كلية الآداب و اللغات و الفنون
قسم :اللغة و الأدب العربي

رسالة معدة لنيل شهادة الليسانس في اللسانيات العامة الموسومة بـــ:

أقسام الكلمة عند القدامى والمحدثين

تمام حسان نموذجا

من إعداد الطالبتان

- حيرش خديجة
- عتو خديجة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

زحاف الجيلالي

لجنة المناقشة

الأستاذ:.....رئيسا

الأستاذ:..... مشرفا و مؤطرا

الأستاذ:..... مناقشا

السـنة الجـامعية :

2018-2017

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى أولا ونحمده كثير الحمد على تيسيره لنا في القيام بهذا العمل.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف الدكتور "زحاف الجيلالي" حفظه الله تعالى وأطال من عمره على توجيهاته التي منحها لنا في بحثنا هذا ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة وقد كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث وبفضله وصلنا إلى نتيجة مرضية والحمد لله.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة قسم اللغة والأدب العربي الذين درسونا وساهموا في مسارنا الدراسي أمامهم وقفة إحترام وخاصة الأستاذة "شيخي جميلة"

وإلى عميد كلية الآداب واللغات و الفنون الاستاذ الطاهر جيلالي

وإلى اللجنة العلمية وعمال الإدارة فائق الإحترام والتقدير

إهداء

إلى من قال فيهم الله تبارك وتعالى: ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ (سورة الإسراء/الآية 23)

إلى من حملتني في بطنها تسعة أشهر...إلى أغلى لؤلؤة في حياتي

أمي العزيزة

إلى من علّمني حب العلم....وتعهّدني عليه بالحزم والحلم

إلى من ربّاني على الطاعة بالترغيب....وحذّرني من المعصية بالترهيب إلى من ساندني في حياتي

أبي العزيز

إلى إخوتي رفقاء دربي عبد الرزاق ومعمر رابح....إلى أختي التي بدونها أنا لا شيء...إلى الكتكوتة الصغيرة صارة ابنتها

إلى زميلتي التي رافقتني في إنجاز هذا العمل "عتو خديجة"

إلى جميع زميلاتي....إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد، أذكر بالخصوص الأستاذة شيخي جميلة

إلى جميع عائلتي....

أهديهم هذا العمل

حيرش

إهداء

إلى من أهدي ثمرة جهدي.....إلى من كللّه الله بالهيبة والوقار.... إلى من علمني العطاء بدون إنتظار....

إلى الذي لم يبخل بشيء من أجل إكمال رحلتي الدراسية أرجو من الله أن يطيل في عمره وأنت أعز ما أملك

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة....إلى نبع الحنان....إلى بسمة الحياة...إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها....إلى أغلى الحبايب أمي ثم أمي العزيزة حفظك الله

إلى أخي ورفيق دربي: ياسين–فتحي أطال الله في عمرهما

وأغلى ثمرة البيت أختي فاطمة الزهراء والبرعومة مريم

وإلى جميع العائلة الكريمة خاصة الجدّة حفظها الله.

وأهدي ثمرة نجاحي ورفيقة الدرب: نائلة وصديقتي فاطمة الزهراء

وأشكر جزيل الشكر زميلتي ورفيقتي في المشوار الدراسي "حيرش خديجة"

وكل زميلاتي وزملائي...

وأشكر من ساهم في طبع هذه المذكرة بكل صدق وأمانة

عتو

الفهرس

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الكلام وما يتألف منه

المبحث الأول: الكلام وما يتألف منه.....3

أولا: مفهوم الكلام والكلم 3

الكلام لغة.....3

الكلام اصطلاحا 4

تعريف الكلم.....6

ثانيا: الكلمة وأقسامها 6

تعريف الكلمة لغة 7

تعريف الكلمة اصطلاحا 8

أقسام الكلمة في العربية :.....9

الاسم ومميزاته 11

الفعل ومميزاته 13

الحرف ومميزاته 14

المبحث الثاني: أقسام الكلمة عند القدامى والمحدثين 14

التقسيم عند القدماء:..... 14

التقسيم عند المحدثين :..... 21

الفصل الثاني: فصل تطبيقي

تطبيق التقسيمات في النصف الأول من سورة الملك وفق ما ورد عند تمام حسان....49

خاتمة..... 57

قائمة المصادر والمراجع.....**Error! Bookmark not defined**

مقدمـــــــــة

تعتبر اللغة العربية أداة للتفاهم ووعاء للتعبير،بحيث تنظم للأمم شؤون حياتها،ومما لاشك فيه أن قواعد اللغة هدفها الرئيس هو ضبط أواخر الكلم ضبطًا صحيحًا لبيان الدلالة اللغوية،فكان النحو هو الوسيلة المساعدة في ذلك بحيث مكَّنَ العرب من الوقوع في الأخطاء،إذ يعتبر هذا الأخير قانونًا مناسبًا لتأليف الكلام،حتى قيل:<<النحو في الكلام كالملح في الطعام>>.أي النحو لا يتم إلاّ بالكلام.

فقد ارتكز الدرس النحوي عند العرب بدراسة الكلمة،فكانت من أمهات هذه القضايا التي حظيت باهتمام وافر من قبل النحاة العرب،بحيث عَنَوْا بدراسة أقسامها،ووضعوا لها تعريفات غاية في الدّقة، بينما في عصرنا الحديث،أخذت الكلمة جانبًا من جهود العلماء المحدثين،محاولين الاستفادة من دراستها فاختلفت تقسيماتهم بذلك.

هذا ما جعلنا نتناول موضوع بحثنا هذا والذي جاء بعنوان <<أقسام الكلمة عند القدامى والمحدثين>>

ومما زادنا إصرارًا للغوص في البحث عن هذا الموضوع كونه لم يطرق من قبل وكذلك الرغبة في التعرف على التقسيم عند الاتجاهين أي القدامى والمحدثين،وتبادرت بأذهاننا مجموعة من التساؤلات يمكننا إجمالها فيما يلي: **ما المقصود بالكلمة؟ وكيف قسّمها كل من القدماء والمحدثين؟ وما هي أبرز الأسس التي اعتمد عليها القدماء في تقسيمهم للكلمة؟**

وللإجابة على هذه التساؤلات اتبعنا خطة بدأناها بمقدمة يليها فصلان،تطرّقنا في الفصل الأول إلى قراءة في المصطلحات وحاولنا فيه التعرّف على الكلام والكلم وكذلك الكلمة والتقسيم عند الاتجاهين القدامى والمحدثين،أما الفصل الثاني فقد كان جانبا تطبيقيًّا بحيث طبقنا تقسيمات تمام حسان في النصف الأول من سورة الملك وأنهينا بحثنا بخاتمة كانت عبارة عن استخلاصات متواصلة في البحث ثم يليها قائمة المصادر والمراجع.

واقتضت طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأنه مناسب للموضوع.

ومما لاشك فيه أن كل باحث علم تعترض سبيله جملة من الصعوبات ونحن قد واجهنا ما يلي:

– التشابه في المادة العلمية بين المصادر والمراجع وكثرة التقسيمات في سورة الملك مما أدى بنا إلى ختيار النصف الأول فقط منها.

ومن بين المراجع التي أفادتنا في بحثنا واعتمدنا عليها نذكر:

كتاب الشامل في اللغة العربية لعبد الله محمد النقراط.

كتاب نحو اللغة العربية لعادل خلف.

كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان.

سعيدة يوم الثلاثاء 10 أفريل 2018م

الفصل الأول

قراءة في المصطلحات

المبحث الأول: الكلام وما يتألف منه

أولا: مفهوم الكلام والكلم

الكَلمُ و ما يتألف منه :

معنى الكلام في اللغة : الحدث ، الذي هو "التكليم" مثل : سرّني كلامُك ، أي : إنّ تكليمك لي أحدث عندي نشوةً و سروراً[1]

و للكلام عن اللغويين معان كثيرة منها : [2]

1/ دلالته على الحدث الذي هو التكلم نفسه نحو : سرّني كلامك عليا ، أي تكليمك إياه و هو في هذا الاستعمال يعمل عمل الأفعال .

2/ دلالته على ما يتكون في العقل قبل أن ينطق به اللسان أو يجري به القلم و من ذلك قول الأخطل :

إن الكلام لفي الفؤاد و إنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

3/ دلالته على الخط و الرموز الكتابية كقول العرب : القلم أحد اللسانين .

4/ دلالته على الرمز كما في قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام :﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّي آيَةً ۖ قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ۗ وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾ (سورة آل عمران آية : 41)

فاستثناء الرمز بـ(إلا) دليل على أن الرمز من مدلولات الكلام اللغويةّ ، و الأصل أن يكون الاستثناء متَّصلاً.

[1] عبد الله محمد النقراط ، الشامل في اللغة العربية ، دار الكتب الوطنية بنغازي ليبيا ، ط1، 2003ص11

[2] بديع علي محمد عوض الله ، أضواء في النحو و الصرف ، دار يافا العلمية للنشر و التوزيع الأردن عمان ، ط1، 2011 ص15

أما معنى الكلام في اصطلاح النحاة : فهو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها[1] ، بحيث لا ينتظر السامع شيئا آخر منه لكون اللفظ الصادر من المتكلم قد أفاد حكمًا ، و هذه الفائدة لا تتم إلا بالتركيب الإسنادي ، فلا بد من توفر عنصرين ليتحقق الكلام هما التركيب و الإفادة و يتألف الكلام العربي من الأسماء و الأفعال و الحروف.

– و للفظ الكلام معنيان ، أحدهما لغوي و الثاني نحوي

أما الكلام اللغوي : فهو عبارة عمّا تحصل بسببه فائدة ، سواء أكان لفظا أم لم يكن ، كالخط و الكتابة و الإشارة .

أما الكلام النحوي : فلا بد من أن يجتمع فيه أربعة أمور : الأول : أن يكون لفظا و الثاني : مُرَكَّبًا و الثالث : أن يكون مفيداً و الرابع : أن يكون موضوعاً بالوضع العربي.[2]

قال الأجرومي –رحمه الله– : "الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"[3]

فالكلام هو الجملة المفيدة معنى تاماً مكتفيا بنفسه مثال : " رأس الحكمة مخافة الله – فاز المتّقون – من صدق نجا".

فإن لم تفد الجملة معنى تاما مكتفيا بنفسه فلا تسمى كلاما مثال : إن تجتهد في عملك فهذه الجملة ناقصة الإفادة لأن جواب الشرط فيها غير مذكور و غير معلوم ، فلا تسمى كلاماً فإن ذكرت الجواب فقلت " إن تجتهد في عملك تنجح" صار كلاماً.[4]

---

[1] السيد أحمد الهاشمي ، القواعد الأساسية للغة العربية ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ص09

[2] محمد محي الدين عبد الحميد ، التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية في قواعد النحو و الإعراب تقديم العلامة الشيخ عبد الغني الدّقر ص15

[3] د.عبد العزيز بن علي الحربي ، أيسر الشروح على متن الأجرومية ، مكتبة و دار بان حزم للنشر و التوزيع ط1 1426هـ/2005م ص01

[4] الغلاييني مصطفى ، جامع الدروس العربية ، دار نزهة الألباب ص06

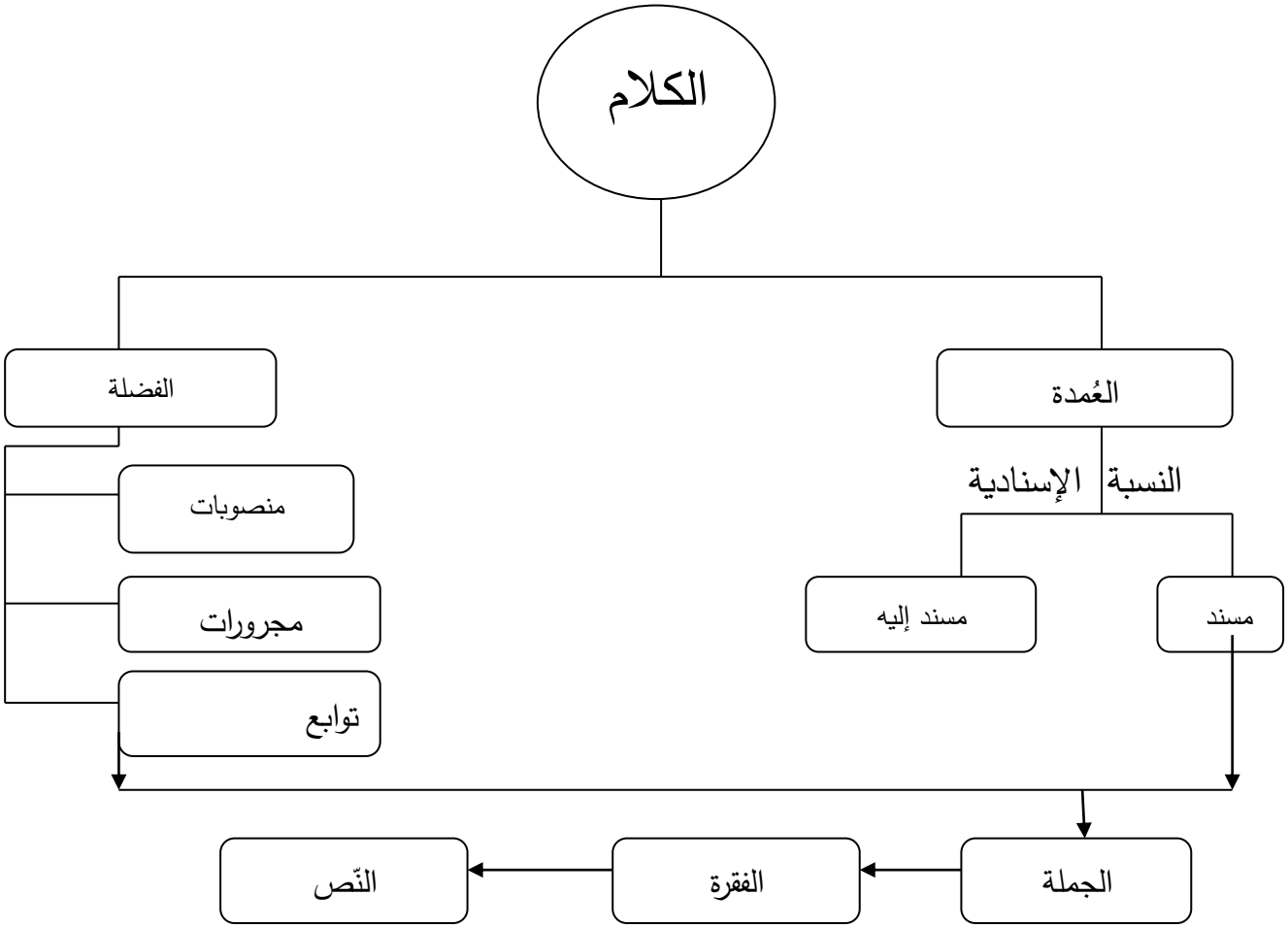

الكلام أو الجملة ، وحدة إسناديّة لها معنى مفيد و تتألف أصلاً من مسند و مسند إليه :

﴿ يعلم الله ﴾ : " يعلم" فعل مضارع (مسند) ، "الله" مسند إليه" .

تلك أمة : "تلك" مبتدأ مسند إليه "أمّة" خبر مسند.

النسبة الإسنادية هي عمدة الجملة و إذا اشتملت على كلمات أخرى تكون هذه الأخيرة فضلة في الجملة .

﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ سورة البقرة الآية 7: الله" عمد الجملة "على قلوبهم" فضلة الجملة.

: ﴿ هم فيها خالدون ﴾ سورة المؤمنون الآية 11 : "هم خالدون" عمدة الجملة" فيها فضلة الجملة.

– فالكلام هو لفظ يعبّر به الإنسان عما يضمره من المعاني.[1]

الكَلمُ : مجموعة من ثلاث كلمات أو أكثر ، قد لا تتضمن معنى مفيدا[2]

"مالك يوم الدين" : "مالك" نعت ، "يوم" مضاف إليه ، "الدّين" مضاف إليه ، كلمّ ليس فيه إسناد.

و التركيب ، أسلوب لفظي يستعمل فيه الاسم و الفعل و الحرف في سبيل تأليف الكلمات ،

و هو كلامي يتألف من كلام مفيد ، أو غير كلامي يكون في حكم الكلمة المفردة ، فالاسم يسند و يسند إليه ، الفعل يسند و لا يسند إليه ، و الحرف لا يسند و لا يسند إليه ، و الكلام أو الجملة تتشعّب إلى فقرات و نصوص.[3]

يقول ابن مالك : واحدُه : كلمةٌ و القول عم و كلمةٌ بها كلامٌ قد يؤمّ[4]

و معناه واحده كلمة ، و القول يشمل بمعناه كل الأقسام ، فكلمة عم ، أصلها عمّ فعل ماض، و الكلمة قد يؤم بها الكلام ، أي يقصد به إطلاقها على الكلام بمعناها الذي سبق

ثانيا: الكلمة وأقسامها

الكلمة :

---

[1] بدون مؤلف ، تعلمّ النحو و الصرف شركة المسقبل الرقمي بيروت لبنان ص50

[2] أبو فارس الدّحداح ، شرح ألفية ابن مالك ، مكتبة العبيكان ، ط1 ، 1425هـ/2004م ص2

[3] المرجع نفسه

[4] د.عبد العزيز بن علي الحربي ، الشرح الميسر على الفية بن مالك في النحو و الصرف ، دار بن حزم للنشر و التوزيع الرياض ، ط1 ، 1424هـ/2003م ص23

جاء في معجم الوسيط "الكلمة ، و الكلمة اللفظة الواحدة ، و عند النحاة ، : اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، سواءً أكانت حرفاً واحداً ، كلام الجرّ أم أكثر –و– الجملة أو العبارة التامة المعنى كما في قولهم :" لا إله إلاّ الله" سورة محمد : 19 : كلمة التوحيد و كلمة الله : حكمه آو إرادته و في التنزيل العزيز ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ سورة التوبة الآية 40 و ﴿ كذلك حقّت كلمة ربّك على الذين فسقوا ﴾ سورة يونس الآية 33 و الكلام المؤلف المطوّل ، قصيدة أو خطبةً أو مقالةً أو رسالةً[1] "

أما في معجم مصطلحات الأدب فقد عرفت كما يلي : الكلمة Mot / Parole لفظة تدل على معنى في ذاتها 'الفعل و الاسم" أو باتّصافها بسواها "الحَرف"[2]

و في الكلمة عنصران : الصّوت و المعنى فإنّ جرسها عند التلفظ بها يقرع الأذن فيولّد فيها أثرا رنّاناً ينتقل إلى الدّماغ حيث يتحول إلى معنى يدلّ عليها ، و هكذا فالكلمة مادّة الرّمز إلى المعني ، و مادّة التصوير و التعبير يقول الدكتور زكي نجيب محمود [و لمّا كان اللّفظ هو الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها أن تخرج ما هو دفين في النفس البشرية كان لابدّ للأديب أن يتصيّد العبارة الدّقيقة التي تلائم الحالة التي عثر عليها كامنةً بين جوانحه][3]

تعريف الكلمة : لغة : هي قول دال على معنى مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه فإذا قسّمنا كلمة "الأعمال" إلى مقاطعها : " أل – أعْ – ما – لُ" ، كل جزء منها لا يؤدي جزء معنى كلمة "الأعمال". و تطلق الكلم لغة على الجمل المفيدة و من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ سورة التوبة الآية 40.

فالكلمة في اللغة اللفظة الواحدة و ينطقها أهل الحجاز : كَلمة على وزن نَيقَة نيقة و ينطقها أهل تميم : كلْمة على وزن سدْرة ، و تُجْمَع على كَلم ، و كلمات و قد يراد بها الجملة أو العبارة

[1] إبراهيم مصطفى ، المعجم الوسيط ، دار الدعوة ، ج1 و 2 ، ص846

[2] محمد بوزواوي ، معجم مصطلحات الأدب ، الدار الوطنية للكتاب ص233

[3] المرجع نفسه

التامة ، أو الكلام المطول ، فيقال : كلمة التوحيد و كذلك كلمة زهير ، أي معلقته و كلمة الافتتاح أي : الخطبة[1]

تعريف الكلمة اصطلاحا :

هي اللفظة الدالة على معنى أو بمعنى آخر اللفظ الموضوع لمعنى مفرد.[2] حتى قيل حدّ الكلمة لفظ دال بالقوة أو بالفعل على معنى مفرد[3]

إذن يراد بالكلمة ما يقابل الجملة سواء كانت لفظا واحداً مثل كتاب أو غير واحد مثل عبد الرحمان أي اسم لرجل فإنها كانت مؤلفة من لفظين هما (عبد) و (الرحمان) إلا أن معناها مفرد و ليس بجملة لأنه المقصود منها الشخص المسمى بهذا الاسم و هو معنى مفرد[4]

فالكلمة قول مفرد يدل على معنى في نفسه[5] و المراد بالقول هنا هو اللفظ الموضوع في اللغة لمعنى ، و هو ما يصطلح عليه عند اللغويين بـ(المستعمل) ، و يقابله (المهمل) : و هو اللفظ الذي لم يوضع في اللغة لمعنى و إنما أهمل و ترك كلفظ(ديز).

يراد بالمفرد : ما يصطلح عليه في علم المنطق بـ(المفرد) أيضا و الذي يعرّف هناك : بما لا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه أو ما يتلفظ به مرّة واحدة و إن دلّ على متعدّد كرجل و رجال[6]

و لتوضيح ذلك ذلك نأخذ المثاليين التاليين :

---

[1] عادل خلف ، نحو اللغة العربية ، مكتب الآداب ، القاهرة 1415هـ / 1994م ص16

[2] محمد علي عفش ، معين الطلاب في قواعد النحو و الاعراب ، دار الشرق العربي بيروت لبنان ص6

[3] ابن قاسم المالكي النحوي ، شرح كتاب الحدود للأبدي 1413هـ / 1993م ص28

[4] عبد الهادي الفضيلي ، مختصر الصرف ، دار القلم بيروت لبنان ص11

[5] الدكتور السيد أحمد عبد الغفار ، الكلمة العربية كتابتها و نطقها ، ج1(الكتابة) ، دار المعرفة الجامعية ، ط2، 2005ص99

[6] أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي ، القواعد الأساسية للغة العربية تحقيق : د محمد أحمد قاسم ، المكتبة العصرية صيدا بيروت 1424هـ/ 2003م ص23

1/ (محمد) : هذا قول مفرد لأن أجزاء لفظه و هي (م ح م د) لا يدل أي منها على أي جزء من أجزاء معناه و هو شخص محمد.

2/ (محمد شاعر)... هذه العبارة ليست بمفرد لأن كلاّ من جزئيها (محمد) و (شاعر) يدل على جزئي معنى اللفظ و هما (ذات محمد) و (صفة الشعر) ، فهي جملة .

و من هنا يفهم أن المراد بالمفرد في تعريف الكلمة ما يقابل الجملة .

و في ضوئه : يشمل المفرد : المفرد و المثنى و الجمع و اسم الجمع و اسم الجنس

و المركب الاضافي و الفعل غير المسند و الحرف .

إذاً الكلمة هي "مبنىً و معنىً" لكل منهما سماته و خصائصه التي بها نستطيع أن نتعرف على الكلمات[1]

أقسام الكلمة في العربية :

تنقسم الكلمة إلى ثلاثة أقسام هي : الاسم – الفعل – الحرف.

الاسم لغة : ما دلّ على مسماه ، مشتق من السمو عند البصريين و هو العلو لأنه من سما يسمو إذا علا لعلوه على مسمّاه ، و مشتق من السمة عند الكوفيين و هي العلامة لكونه علامة على مسماه لأنه من وسم يسم إذا علّم

إصطلاحا : كلمة دلّت على معنى في نفسها و لم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا و قولنا وضعًا لإدخال بعض الأسماء المقترنة بالزمان . التزاما كاسم الفاعل نحو: زيد ضارب غداً ، و

[1] د.حلمي خليل – الكلمة دراسة لغوية و معجمية– طبعة الهيئة العامة للكتاب 1980–فرع الاسكندرية ص34

لإدخال بعض الأفعال الغير المقترنة بالزمان نحو: نعم و بئس –و ليس ، فإنها لما خرجت إلى معنى الإنشاء أو النفي تجردت عنه في الاسم[1]

الفعل لغة : نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو غيرهما.

اصطلاحا : هو الكلمة التي تدّل على معنى في نفسها [مقترن بزمان[2]]

و الفعل المصطلح عليه عند النحاة لفظ يصلح دخول قد الحرفية عليه لإفادة تحقيق نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ سورة المؤمنون الآية 1، أو توقعه نحوه قد قدم الحبيب أو تقريب زمنه من الحال نحو : قد قامت الصلاة إن فإن ماضينا أو لإفادة التقليل نحو : قد يصدق الكذوب أو التوقع و هو انتظار الوقوع في المستقبل نحو : قد يقدم الحبيب إن كان مضارعاً و لا تدخل على الأمر أصلا.

الحرف لغة : الطرف كحرف الجبل أي طرفه و كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ ﴾ الحج الآية (11) أي على طرف و جانب من الدين.

اصطلاحا : كلمة دلت على معنى في غيرها فقد سميت بذلك لكونها على طرف من الكلام، لأنها لا تكون مسنداً و لا مسنداً إليه و هي ثلاثة أقسام كما أفهمه تعداد المثال في النظم ، مختص بالاسم كمن و إلى و سائر حروف الجر و مختص بالفعل كلم و لما و لو الشرطية ،

و مشترك بينهما كهل و بل ، و لا غير الناهية ، و الأصل في كل مختص أنه يعمل فيما اختص به ليظهر أثر اختصاصه مالم ينزّل منزلة الجزء منه كأل و السين[3]

---

[1] الشيخ محمد أمين بن عبد الله الهرري ثم المكّي ، نزهة الألباب و بشرة الأحباب في فك و حل مباني و معاني مُلحة الإعراب ، مكتبة الأيدي مكة المكرمة العزيزة ، مدخل جامعة أم القرى ، ط1 ، 1420هـ/1999م ص20

[2] عمار يوسف المطلبي –تعلّم القواعد و الإعراب – دار عالم الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن – ط1 ، 2000م ص3

[3] المرجع السابق ص25

قال بعض النحويين : لا يحتاج في الحقيقة إلى حدّ الحرف لأنه كلم محصورةٍ و ليس كما قيل. بل هو مما لا بد منه و لا يستغنى عنه ليرجع عند الإشكال إليه و يحكم عند الاختلاف بحرفية ما صدق الحد عليه[1] و الحرف مالا يظهر معناه إلا مع غيره و الحروف كلها مبنية و لها وظائف متعددة لغوية و نحوية و بلاغية ، و هي تربط أجزاء الجملة و من خلالها يتضح المعنى[2] أو بمعنى آخر ما وضع ليدل على معنى غير مستقل بالفهم مثل هل و في و لم[3]

فالكلمة إما اسما أو فعلا أو حرفا ، فإن كانت حرفًا فهي مبنية و لا محل لها من الإعراب ،

و إذا كانت فعلاً فقد تكون مبنية كالفعل الماضي فهو يبنى على الفتح إذا لم يتصل به شيء ، عدا تاء التأنيث و ألف الاثنين نحو : جاهد –جاهدت–جاهد و يبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة نحو : المسلمون نصروا الحق.

و يبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة نحو : المجاهدات نصرن الحق و تاء الفاعل مثل : نصرت الحق.

و نون الفاعلين نحو : نصرنا الحق.[4]

مميزات الاسم :

يتسم الاسم بمميزات تجعله يختلف عن الحرف ، كأن تقول : ألقى الخطيب اليوم كلمةَ.

و أكثر النصوص جاءت بهذا المعنى :

---

[1] الحسن بن قاسم المرادي الجنى الداني في حروف المعاني تحقيق د.فخر الدين قباوّه و الأستاذ محمد النديم فاضل دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 1423هـ 1992م ص20

[2] رضا سيد محمد عبد الغني –أطلس النحو العربي لجميع مراحل التعليم – الشركة المتحدة للطباعة و النشر و التوزيع (المطبعة الأمنية)– ط 2001–2002م ص21

[3] أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي ، شدى العرف في فن الصرف ت.ق. محمد بن المعطي –دار الكيان للطباعة و النشر و التوزيع الرياض ص51

[4] أبو السعود سلامة أبو السعود –المنجد في النحو البسيط –تقديم د.رمضان القسطاوي العلم و الايمان للنشر و التوزيع – ص09

بالجرّ ، و التنوين و النّدا ، و ألْ و مسند : للاسم تمييزٌ حصل[1]

و للاسم تمييز حصل بواحد من هذه المميزات :

1/ الجر : أي الكسرة التي يحدثها العامل في الاسم ، سواء أكان العامل حرف جرّ ، أم إضافة أم تبعيّة ، مثل : "بسم الله الرحمن الرحيم"

و هذا "المميّز" ليس "ممّيزا صرفيّا" بل هو معيار نحوي.

2/ التنوين : و قد تنبه ابن هشام ، في شرح قطر الندى و بل الصدى ، إلى أنّ "المميز" "أل" و هو الذي يلحق الاسم من أوّله ، و إلى أن "مميز" "التنوين" الذي يلحق آخر الاسم تنبه إلى أنّهما "مميزان لفظيان" يلحقان بالاسم ... و فصلهما عن بقية "المميزات"[2]

و يظهر التنوين في قوله تعالى ﴿ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴾ سورة البينة الآية (3)

و ينقسم التنوين بدوره إلى أربعة أقسام و هي كالآتي :

تنوين التمكين ، و تنوين التنكير ، و تنوين المقابلة ، و تنوين العوض.

– أما تنوين التمكين : دليل على أمكنية الكلمة التي يدخل عليها في الاسمية ، و لا أمكنية للفعل فيها .

– و تنوين التنكير : مفرّق بين المعرفة و النكرة ، و الفعل لا يقع معرفة ، فلم يحتج فيه إلى الفارق بين المعرفة و النكرة .

---

[1] الكتاب الجليل المشهور بشرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ص03

[2] عصام نور الدين ، المصطلح الصرفي مميزات التذكير و التأنيث –دار الكتاب العالمي– مكتبة المدرسة ط1 1409هـ – 1988م ص35

– و تنوين العوض : عوضا عن المضاف إليه ، و الفعل لا يضاف إلى غيره ، فلم يدخل التنوين عوضا عنه .

– و تنوين المقابلة : و هو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، عوضا عن التنوين في (مسلمين) و الفعل لا يجمع ، فلم يحتج إليه. [1]

3/ الندا : كقوله تعالى ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ ﴾ سورة آل عمران الآية (43)

4/ الاسناد إليه : أي أن يسند إليه ما تتم به الفائدة ، سواء أكان المسند فعلا أم اسما ، أم جملة .

فالفعل : كـ"قام زيد "فقام مسند وزيد مسند إليه

و الاسم نحو "زيد أخوك" ، فالأخ : مسند و زيد مسند إليه

و الجملة نحو : أنا قمت ، فقام : فعل مسند إلى التاء ، و قام و التاء جملة مسندة إلى "أنا"[2]

5/ آلْ : و نستدل بقوله تعالى " الرّحمن" سورة الرحمن –01–

مميزات الفعل :

يتميز الفعل بواحدة من هذه :

1/ التاء : سواء كانت للتأنيث ، نحو : نعمت المرضعة و بئست الفاطمة .

أو المتكلم مثل : آمنتُ.

أو المخاطب كقولهم : أكلتُ تمري ، و عصيت أمري . و هي علامة الفعل الماضي فقط

---

[1] عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم المالكي النحوي –شرح كتاب الحدود للأبدي –تحقيق : المتولىّ بن رمضان أحمد الدّميري– 1413هـ –1993م – ص48–49

[2] عصام النور الدين –المرجع السابق

2/ ياء المخاطبة ﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ سورة مريم الآية (26) و هي علامة الأمر فقط.

3/ نون التوكيد : نحو : أقبلنّ ، و هي للأمر و يقبلها المضارع.

و قد جاء في قول (ابن مالك) : في ألفيته :

بتَا فَعَلْتَ و أتَتْ و يا افْعلي و نون أقْبلنّ : فعلّ يَنْجلي
سوَاهُمَا الحرْف ، كَهَلْ و في و لم فعل مضارع يلي "لم" كيَشَمْ
و يعرف الفعل كذلك بـ : قَدْ و السين و سوف.

مميزات الحرف :

مثلا "هَلْ" تدخل على الاسم و الفعل ، و "في" لا تدخل إلا على الاسم ، و "لم" تدخل إلا على الفعل المضارع ، مثل : لم يشمَّ (بفتح الشين و ضمها)[1]

فالحرف مالا يصلح معه دليل الاسم و لا دليل للفعل[2]

المبحث الثاني: أقسام الكلمة عند القدامى والمحدثين

التقسيم عند القدماء: لقد قسم النحاة القدامى الكلم في اللغة إلى ثلاثة أقسام ، و هي الاسم و الفعل و الحرف ، لا على أساس لغوي ، و لكن باعتبار الدلالة على الذات و الحدث

[1] عبد العزيز بن علي الحربي ، الشرح الميسّر على ألفية بن مالك في النحو و الصرف –دار بن حزم للنشر و التوزيع – الرياض– ط 1 – 1424هـ 2003م ص24–25

[2] الإمام محمد الصهاجي – متن الأجرومية في علم العربية–ط1 1324 مطبعة السعادة –ص02

و العلاقة كما يلي :

1/ أقسام الكلمة عند سيبويه : يقسم سيبويه الكلمة تقسيما ثلاثيا بقوله :

" فالكلم اسم و فعل و حرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل"[1]

فالاسم كقولك : رجل و حصان و كتاب.

و الفعل كقولك : قرأ و سافر و حضر.

و الحرف كقولك هل و في و لم[2].

فتقسيم سيبويه للكلام هو تقسيم و صفي على النحو التالي :

الاسم	الفعل			الحرف
اسم حدث رجل ضرب حائط حمد	ماض ذهب حمد	لم يقع اقتل اذهب	لم ينقطع يذهب تذهب يقتل يقتل	لمعنى و ليس باسم و لا فعل ثم سوف ل – و

و هذا التقسيم الوصفي الدقيق يأخذ من شكل الكلمات منهجا يسير عليه ، فلقد قسم الأسماء قسمين الأسماء التي تدل على أشخاص أو أشياء مثل رجل و حائط و الأسماء التي تدل على أحداث مثل ضرب و حمد ، و إذا كان حقّا قد استعمل المعنى في التفريق بين هذين الصنفين من الأسماء إلا أن الشكل فيما أورد من أمثلة لا زال أسماء المسميات و لئن قيل إن أسماء هذه الأحداث أخذت من الأفعال ، فذلك مالا يتفق مع منهج سيبويه الذي يرى أن الأسماء تسبق الصفات و تسبق الأفعال ، فالأفعال عنده أخذت من لفظ أحداث الأسماء.[3]

---

[1] سيبويه ، أبو بشر عمرو بن قنبر –الكتاب– المطبعة الأميرية ببولاق 1317هـ ص12

[2] عادل خلف–نحو اللغة العربية– مكتبة الآداب 42 ميدان الأوبرا– القاهرة 1415هـ 1994 م ص16–17

[3] الدكتور محمد محمود غالي ، أئمة النحاة في التاريخ –دار الشروق ط1 1396هـ 1976م ص 62

ثم نراه يقسم الأفعال أقساما ثلاثة أولها الفعل الماضي مثل ذهب في صيغة المعلوم و حمد في صيغة المجهول ، أما القسم الثاني من الأفعال فهو لصيغ أفعال لم تقع و هو ما نعبر عنه عادة بفعل الأمر ، و القسم الثالث من الأفعال هي الأفعال التي لم تنقطع و هي التي تبدأ بالزوائد الأربع : الهمزة و التاء و الياء و النون ، مثل يذهب في صيغة المعلوم و يذهب في صيغة المجهول . و قد نعبر عن هذه الصيغة من الفعل بأفعال المضارعة في بعض كتب النحو للناشئة اليوم ، و هذا الاستعمال غير دقيق خصوصاً إذا خلطنا بين الصيغة و الزمن و افترضنا أن الفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر[1]

2/ أقسام الكلمة عند أبي الفتح عثمان بن جني : الكلام كله ثلاثة أضرب :

اسم و فعل و حرف و جاء لمعنى

فالاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر ، أي ما صحّ دخول حرف من حروف الجر عليه و من علامات الاسم أيضا دخول "أل" التعريف في أوّله و دخول التنوين على آخره و دخول ياء التصغير و ألف التكسير في وسطه و كل هذه علامات لفظية أو كان عبارة عن شخص فحرف الجر نحو قولك : من زيد و إلى عمرو.

و كونه عبارة عن شخص نحو قولك : هذا رجل ، هذه امرأة

و الفعل ما حسن فيه قد ، أو كان أمراً ، فأمّا قد نحو قولك : قد قام و قد قعد و قد يقوم و قد يقعد .

و كونه أمرًا نحو قولك : قُم

[1] محمد محمود غالي – المرجع السابق نفسه ص63

و الحرف : مالم تحسن فيه علامات الأسماء و لا علامات الأفعال و إنما جاء لمعنى فيه غيره نحو هل – بل – قد – و لاتقول : من هل ولا قد هل و لا تأمر به[1]

3/ أقسام الكلمة عند المبرد : يقول المبرد " الكلام كله اسم و فعل و حرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل " و يقول أيضا " لا يخلو الكلام ـ عربيا كان أو عجميّا ـ من هذه الثلاثة " و ذلك لأن هذا التقسيم يهتدى إليه ببديهة العقل بغير برهان و لا دليل ، و بديهة العقل هذه تبين أن المخاطب و المخاطَب ، و المخبر و المخبَر عنه أجسام و أعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها

4/ أقسام الكلمة عند الزمخشري : يقول الزمخشري متحدثًا عن الكلمة :

" و هي جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم ، و الفعل والحرف "

أما الاسم فهو ما دخله التنوين ، نحو زيد ، و الألف و اللام ، نحو الرجل ، و حرف الجر ، نحو بزيد ، و جاز الإخبار عنه نحو خرج زيد . و هو " ما دلّ على معنى في نفسه ، دلالة محررة عن الاقتران"[2]

و هو –كذلك– " ما كان فاعلاً أو مفعولاً ، أو واقعاً في حيز الفاعل و المفعول به "[3] و أما "الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، و بنيت لما مضى ، و لما يكون ولم يقع ، و ما هو كائن لم ينقطع" . و هو " ما كان خبرا ، و لا يجوز أن يخبر عنه" و من علاماته الاتصال بتاء التأنيث ، و دخول النواصب و الجوازم عليه . و أما الحرف فهو في رأي النحاة القدامى باستثناء الجرجاني ما ليس باسم و لا فعل ، و ما لا يظهر معناه إلا مع غيره " دون ملاحظة

---

[1] أبو عثمان بن جني – اللمع في اللغة العربية ، تحقيق الدكتور سميح أبو مغلي دار مجدلاوي للنشر –1988 ص15–16

[2] موفق الدين بن يعيش النحوي ، شرح المفصل –عالم الكتب بيروت ج1 ص222

[3] أبي قاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق الدكتور مازن المبارك –دار النفائس ، بيروت –ط6– 1416هـ – 1998م ص48

أن الحروف في اللغة العربية لها دلالتها المعجمية الخاصة ، التي لا سبيل إلى تجرديها منها...

فإن دلالة (من) مثلا على الابتداء ، لا يمكن تجاهلها أو إنكارها" . [و الحرف لا يدل على معنى في غيره ، و إنما يدل على علاقة من العلاقات الرابطة لأوصال الجملة ، فله معنى وظيفي يعرف به ، وسياق له ، و ينسب إليه][1]

أما الجرجاني : فقد تنبه إلى هذه المسألة و هي أن الحرف يفيد معنًى ؟ إذ يقول " و الحرف ما جاء لمعنى ليس فيه معنى اسم و لا فعل ، نحو هل ، و بل ، و قد و ثم"[2]

5/ أقسام الكلمة عند أبي قاسم الزجاجي : لقد تحدى الزجاجي أن يأتي أحد بقسم رابع للكلام قائلاً " و المدعي أن للكلام قسماً رابعاً أو أثر منه مخمن أو شاك ، فإن كان متيقناً فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسمًا خارجًا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضًا لقول سيبويه ، و لن يجد إليه سبيلا ، و ليس يجب علينا ترك ما تيقناه و عرفناه حقيقة و صحّ في العقول لشك من شك بغير دليل و لا برهان ، لأن الشكوك لا تدفع الحقائق" و من هنا جهد النحاة في جعل هذه الأقسام الثلاثة هي التي تقتضيها القسمة العقلية بحيث لا يجد مخالف سندًا من الاعتماد على العقل.

أدلة القدامى في التقسيم الثلاثي للكلمة :

استدلّ القدماء على انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة المذكورة بعدة أدلّة أهمها ما يلي :

---

[1] تمام حسان،مقالات في اللغة والأدب–عالم الكتب–القاهرة،ط1427،1هـ/2006م.ص239.

[2] أبي بكر عبد القاهر الجرجاني –الجمل في النحو شرح و دراسة و تحقيق يسرى عبدالغني عبد الله –دار الكتب العلمية – بيروت –ط1– 1410–1990م ص41

1/ الاستقراء : يقول ابن هشام الأنصاري : "و الدليل على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراء فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع و لو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه"[1]

2/ الاسناد : يقول الأشموني : "و دليل انحصار الكلمة في ثلاثة : أن الكلم إما أن تصلح ركنًا للإسناد أو لا . الثاني : الحرف –و الأول إما أن يقبل الاسناد بطرفيه أو بطرف–الأول الاسم. و الثاني "الفعل"

3/ الدلالة : يقول ابن عقيل : " و هي : إما اسم و إما فعل و إما حرف ، لأنها إن دلّت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم و إن اقترنت بزمان فهي الفعل ، و إن لم تدل على معنى في نفسها –بل في غيرها–فهي الحرف"

و الفرق بين الاسناد و الدلالة هو : أن الكلمة في الأول تلحظ ضمن الجملة و في الثانية تلحظ مستقلة و منفردة.[2]

معيار التقسيم الثلاثي :

و المعيار الذي تمّ على أساسه التقسيم الثلاثي هو المعنى المستقل و الزمن .

و قد تحقق هذا المعيار في الفعل ، فقولك قرأ : كلمة دالة على معنى مستقل حدث في زمن ماض.

و تحقق للاسم معنى المستقلّ دون الزمن ، فقولك : كتاب : كلمة دالة على معنى مستقل خال من الزمنية.

---

[1] أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري،شرح قطر الندى وبل الصدى،تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد،المكتبة التجارية الكبرى،ط11–1383هـ/1963م،ج1،ص12

[2] د.عبد الهادي الفضلي ، مختصر النحو ، دار الشروق للنشر و التوزيع جدة . ط7 –1400هـ –1980م ص10

و لم يتحقق للحرف شيء من المعيار ، فقولك : هل : لا يُفهم معناها إلاّ في غيرها[1]

كما أنها لا تدل على زمن ما .

و نوجز ذلك فنقول : الكلمة إن دلّت على معنى مستقل و زمن فهي : الفعل ، و إن دلّت على معنى مستقل و لا زمن له فهي : الاسم ، و إن دلت لا على معنى مستقل و لا على زمن فهي: الحرف . و لايُنقص ذلك بدلالة بعض الأسماء على الزمن كظرف الزمان كقولك : أمس و غدًا ، و اليوم ، لأنها تقبل علامة الإسمية ، ففيها خواص الاسم لا الفعل.[2]

أسس تقسيم القدامى للكلم :

ذهب نحلة إلى أنّ كل ما أدخله سيبويه تحت قسم الاسم في كلم العربية اعتمد فيه على أسس خمسة هي : [3]

1/ الأساس التوزيعي : يعني السوابق و اللواحق الخاصة بالأسماء ، كأن يسبق الكلمة دون فاصل حرف من حروف الجر ، أو يلحق بها تنوين التمكين ، و ياء النسب.

2/ الأساس الاستبدالي : يعني أن تقع الكلمة أو الضميمة موقع اسم الجنس في سابق لغوي صحيح .

3/ الأساس الوظيفي (النحوي) : يعني أن تقع الكلمة مبتدأ ، أو فاعلا ، أو مفعولا ، أو في أيّ موضع تختص به الأسماء فتؤدي وظيفته النحوية.

4/ الأساس الصرفي : يعني أن تثنى ، أو تجمع تصحيحًا ، أو تكسيراً ، أو تُصغَّر أو تؤنث.

---

[1] جلال الدين السيوطي –الأشباه و النظائر في النحو ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد– القاهرة 1975 ص54–55

[2] عادل خلف ، المرجع السابق ص17

[3] نحلة .محمود أحمد ، الاسم و الصفة في النحو العربي و الدراسات الأوروبية ، الاسكندرية –دار المعرفة الجامعية – 1994م ص73

5/ الأساس الدلالي : يعني أن تدل الكلمة على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل.

التقسيم عند المحدثين :

1/ أقسام الكلمة عند يعقوب عبد النبي : يرى يعقوب عبد النبي أن حصر أنواع الكلمة في ثلاثة فقط ، هو حصر تعسفي ، و تقسيم باطل و يرى أن الكلم العربي ينقسم إلى الأقسام التالية :

1- الاسم : و هو ما دلّ على مسمى

2-الضمير : و هو الكلمة التي تحل محل الاسم ، و تنوب عنه ، و هو خمسة أنواع :

شخصي ، و إشاري ، و موصول و شرطي و استفهامي .

3- المصدر : و هو لفظ الحدث الجاري على الفعل .

4-الصفات : التي تدل على وصف و صاحبه ، و تؤخذ من ألفاظ الأفعال

5- الظرف : و هو ما دلّ على زمان الفعل و مكانه

6- الفعل : و هو ما دلّ على حدث و زمن ، و قبل التصرف

7- الحرف : و هو ما دلّ على معنى يظهر كاملا في غيره .

و في النحو الجديد أضاف نوعاً آخر هو :

8- أسماء الأفعال و الأصوات ، الأولى كلمات تؤدي معنى الأفعال و عملها ، و لا تتصرف تصرفها ، و الثانية ألفاظ محكية عن الإنسان ، فقد أخرج الضمائر ، و جعلها قسمًا قائمًا بذاته، و أدْخل فيها ما كان يعرف بأسماء الإشارة و الأسماء الموصولة و أسماء الشرط و الاستفهام . و أخرج كذلك المصادر و الصفات و الظروف من عداد الأسماء و جعل كل واحد

منها قسما قائما بذاته . كما أخرج من عداد الأسماء ـ أسماء الأفعال و الأصوات و جعلها قسما قائما بذاته ـ و أخرج من الأفعال ما ليس بمتصرف ، مثل عسى و ليس و نعم و بئس و غيرها بل أخرجها من الأقسام كلها ، إذ لا يمكن أن يشملها أي قسم منها ، كما يظهر من خلال تعريفاته لها ، و عليه فإنها تبقى خارج هذا التقسيم و هذا هو ما يؤخذ عليه.[1]

2/ أقسام الكلمة عند إبراهيم أنيس :

يرى الدكتور إبراهيم أنيس أن اللغويين اتبعوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان و أهل المنطق في جعل أجزاء الكلام ثلاثة ، و أن تعريفهم لكل من الاسم و الفعل ناقص و ليس جامعا و لا مانعا،و أن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهانهم و أنهم اعتمدوا على المعنى وحده في تحديد أجزاء الكلام و يفسر لجودهم إلى بيان علامات الاسم و الأفعال بإحساسهم بقصورهم في تحديد هذه الأجزاء . و بهذا أيضا فسّر الدكتور أيوب اهتمام النحاة ببيان علامات الأسماء و الأفعال.[2]

و قد اعتمد إبراهيم أنيس في تقسيم الكلم العربي و التمييز بينهما على ثلاثة أسس ، هي المعنى و الصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام ، و خرج بهذا التقسيم إلى :

1- الاسم : و ينقسم على ثلاثة أقسام ، هي :

أ/ الاسم العام أو الاسم الكلي : كشجرة و كتاب و إنسان

ب/ العلم : مثل أحمد ، و فاطمة ...إلخ

[1] عبد الله أحمد بن أحمد محمد ، النحو العربي بين القديم و الحديث ـ مقارنة و تحليل ـ دروب للنشر و التوزيع –عمان – الطبعة العربية 2011 ص108

[2] الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، دار الفكر العربي القاهرة ص69

ج/ الصفة

2- الضمير : و يندرج تحته الضمائر و هي الألفاظ المعروفة في كتب النحو ، و ألفاظ الاشارة ، و الأسماء الموصولة و الأعداد[1]

3- الفعل : و المقصود به عنده ما يفيد الحدث في زمن معين ، و يندرج تحته كل ما بقي من ألفاظ اللغة ، مما لم تشمله للتعجب ، و كذلك الظروف ، و غير ذلك ، مما يؤخذ على الدكتور إبراهيم أنيس جعله الظروف في قائمة الأدوات ، ففي هذا نظر لوجود فوارق أسلوبية ، لا سبيل إلى تجاهلها بين الظروف و بقية الأدوات.[2]

3/ أقسام الكلمة عند المهدي المخزومي :

يرى الدكتور مهدي المخزومي أن الكلم العربي ينقسم إلى أربعة أقسام هي : الفعل و الاسم و الأداة و الكناية و عرف الكناية بأنها "كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلها ، و لا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه"[3]

و تشمل الضمائر ، و الاشارة ، و الموصول بجملة ، و كلمات الشرط و قد تحدث عن كل نوع من هذه الأنواع ، و يلاحظ أن الدكتور مهدي المخزومي جعل الأسماء المبنية كنايات ، لئلا يعترف للاسم بحكمين : الاعراب و البناء ، فنظر إلى شكل الاسم المبني ، من حيث عدم تغير آخره غالبًا ، و أهمل وظيفته و كذلك أخرج من قسم الاسم الضمائر ، و أسماء الاشارة ، و الأسماء الموصولة ، و أسماء الشرط ، و جعلها تحت قسم جديد هو الكناية .

---

[1] عبد الله أحمد بن أحمد محمد، المرجع السابق ص 110

[2] الدكتور علي أبو المكارم ، المدخل إلى دراسة النحو العربي –دار غريب ، القاهرة 2007 ص158

[3] د.مهدي المخزومي –في النحو العربي قواعد و تطبيق ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ط1 1386هـ 1966م ص46

3/ أقسام الكلام عند ولسن بشاي :

ألقى الدكتور ولسن بشاي محاضرة في كلية الآداب ن بجامعة القاهرة ، يوم الأربعاء بتاريخ 1974/7/27م ، و هي عبارة عن بحث ، و عنوانه " النحو العربي على ضوء الأبحاث اللغوية الحديثة " . تناول فيه الحديث عن تقسيم الكلم ، أو الوحدات النحوية بحسب مصطلحه و ذكر أن هذه الوحدات النحوية تنقسم إلى الأقسام التالية :

1- وحدات خاصة بالاسم : و يقصد بالاسم هنا أي لفظ يمكن دخول (أل) التعريف عليه كأسماء الفاعلين و المفعولين ن و المصادر ، و الأعداد ، و أسماء الصفات .

2- وحدات خاصة بالاسميات : و هي ما لا يدخل عليه (أل) التعريف ، كالأعلام ، و المصادر المؤولة .

3- وحدات خاصة بالضمائر : و تشتمل على ضمائر الشرط ، و الاشارة ، و الموصول ، و الاستفهام.

4- وحدات خاصة بالأفعال : و هي قسمان : المضارع لأنه يعرب ، و القسم الآخر بقية الأفعال.

5- وحدات خاصة بالأدوات : و هي الأدوات التي تدخل على الأسماء و الأفعال و تحكمها ، و أدوات الربط العطفية و الفرعية ، و مجموعة الأدوات الأخرى ، و هي جميع الأدوات التي لا تحكم و لا تربط . و نفهم من هذا لأن الدكتور ولسن يقسم الكلم إلى خمسة أقسام ؛ و هي على الترتيب : الاسم ، الاسميات ، الضمير ، الفعل ، الأداة.[1]

[1] عبد الله أحمد بن أحمد محمد ، المرجع السابق ص111-112

4/ أقسام الكلمة عند فؤاد حناطرزي :

يرى الدكتور فؤاد حناطرزي أن يكون تقسيم الكلم العربي على النحو الآتي :

1- الاسم : و ينقسم إلى قسمين ؛ الأول أسماء الذوات ، و يشمل أسماء الأعلام و الأجناس و أسماء الجموع الجنسية ، كركْب ، و رهْط و أمثالها . و الثاني أسماء المعاني ، و يقصد بها المصادر .

2- الضمير : و يشمل الضمائر المنفصلة و المتصلة ، و أسماء الإشارة ، و الأسماء الموصولة .

3- الصفة : و هي كل ما يوصف به من الأسماء المشتقة ، و صيغ المبالغة

4- الفعل : و هو كل كلمة يدل على حدث مقترن بزمان . و هو مفهوم ، لا يختلف عن مفهوم الفعل ، لدى النحاة القدامى .

5- الظرف : و هو ما يدل على زمان أو مكان وقوع الفعل .

6- الأداة : و يشمل هذا القسم إلى جانب الحروف كل ما لا يمكن أن تشمله الأقسام السابقة ؛ من مثل : عن ، و إلى ، و ليس .

5/ أقسام الكلام عند محمد حماسة عبد اللطيف :

اعتمد الدكتور محمد حماسة تقسيم الدكتور تمام حسان ، و هو ما سيأتي ذكره لاحقا ، و لم يخالفه إلا في أنه أخرج الظرف ، و أدرج ما وضعه الدكتور تمام تحت هذا القسم في قسم الأداة ، فيكون بذلك قد قسم الكلام إلى ستة أقسام ، و هي الاسم و الفعل ، و الصفة ، و الخالفة ، و الضمير ، و الأداة . و يؤخذ عليه أنه لم يلتزم بهذا ، إذ يتحدث في كتابه "لغة الشعر" عن الإشباع في الاسم ، و يذكر إشباع الألف في الضمير (أنا) ، و في (ما)

الاستفهامية . و الضمير عنده قسم قائم بذاته ، و (ما) الاستفهامية من الأدوات المحولة في التقسيم الذي ارتضاه ؛ و هو تقسيم الدكتور تمام حسان.

6/ أقسام الكلمة عند علي أبي المكارم :

يرى الدكتور علي أبو المكارم أن يكون تقسيم الكلم في العربية مبينّا على العلامات ، التي تميز بها الكلمات بعضها عن بعض ، فلكل من الاسم و الفعل من العلامات ما يميزه عن الآخر ، فعلامات الاسم هي الجر ، و التنوين ، و النداء ، و التعريف ، و الاسناد . و علامات الفعل هي أن تدخل عليه (قد و السين) ، و أدوات النصب و الجزم ، و أن يتصل بضمائر الرفع ، و تاء التأنيث ، و نوني التوكيد .

و يبقى الحرف و الخالفة ، و هما لا يقبلان علامات الاسم و الفعل معًا .

و من هنا يرى أن الكلم العربي ينقسم إلى أربعة أقسام ؛ و هي :

1- الاسم : و هو كلمة ، تقبل علامة من مجموعة محددة من العلامات ، هي التي تميز الأسماء.

2- الفعل : و هي كلمة ، تقبل علامة من مجموعة محددة من العلامات ، هي التي تميز الفعل[1]

3- الخالفة : و هي كلمة لا تقبل علامات الأسماء و الأفعال ، و لكنها تصلح لاستخدامها عنصرًا إسناديا أساسيا في الجملة

4- الحرف : و هي كلمة ، لا تقبل علامات الأسماء و الأفعال ، و لا تستخدم عنصرا إسناديا أساسيّا في الجملة

[1] المرجع السابق ص114-115

7/ أقسام الكلمة عند عبد الله علي الهنادوة :

لقد خلط الدكتور عبد الله علي الهنادوة بين هذا و ذاك في التقسيم الذي يراه ، إذ يقول : " قسم النحويون الكلام إلى ثلاثة أقسام ، فجعلت الاسم قسمين ، معربًا و مبينًا ، و أضافت قسماً آخر و هو الجملة ، و قدمت الفعل على الاسم ، فأصبحت أقسام الكلام خمسة هي الفعل ، و الإسم المعرب ، و الاسم المبني ، و الحرف ، و الجملة "

و هذا التقسيم هو الذي يتناسب في رأيه مع المنهج النحوي التعليمي ، على أن يكون كل قسم من هذه الأقسام بابًا نحويًّا قائما بذاته.[1]

8/ أقسام الكلمة عند ساطع الحصري :

لقد انتقد الأستاذ ساطع الحصري تقسيم الكلمة ثلاثة أقسام فحسب ، في حين أنها في اللغات الأخرى تصل إلى ثلاثة أمثال ذلك . و في نظره أن هذا يثير التساؤل : هل هناك مسوغات فعلية و أسباب حقيقية تستوجب التباعد إلى هذا الحد بين العربية و بين سائر اللغات ؟

و رأى ككل الدارسين المحدثين أن في تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام فحسب تضييقا لمفهوم الفعل و توسيعا في مفهوم الاسم ، و أنه لابد من الفصل بين الاسم و الصفة لأن الاسم يدل على الأشياء نفسها ، في حين أن الصفة تدل على أوصاف الأشياء و حالاتها ، و الصفات تقوم بأدوار مهمة في الحديث و الكتابة تختلف عن أدوار الأسماء اختلافاً كبيرا " فلا مبرّر لاعتبار الاسم و الصفة من نوع واحد"

و رأى كذلك أن الضمير يختلف في مدلوله عن مدلول الاسم اختلافا واضحا و لا سيما الضمائر المتصلة فإنّها تتباعد عن مدلول الاسم تباعدا كليّا ، و لذلك يجب أن يعدّ الضمير

[1] ينظر : عبد الله أحمد بن أحمد محمد ، النحو العربي بين القديم و الحديث ، نقلاً عن : النحو العربي رؤية جديدة في المنهج و التطبيق بحث ص100

قسما منفصلا و مستقلاّ من أقسام الكلام لا نوعا من أنواع الاسم ، و أشار إلى أنّ اسم الفعل يختلف عن الفعل و بناء على ذلك يجب أن يكون قسما قائما بنفسه .

و نستطيع أن نقول إن أقسام الكلمة لديه هي : الاسم و الصفة و الفعل و اسم الفعل و الحرف، و إن كان–في الحقيقة– لم يبين الأسس التي استند إليها في هذا التقسيم غير الإحساس بالإختلاف.[1]

9/ أقسام الكلمة عند الدكتور حسن عون :

يقسّم الدكتور حسن عون الكلمة إلى ثمانية أقسام هي : الاسم ، و الفعل و الحرف ، و الصفة، و الظرف ، و الضمير ، و الإشارة ، و الموصول ، و لكنه لم يحدّد كل قسم منها ، و لم يبيّن الأساس الذي بني عليه هذا التقسيم ، غير أنه رأى أن تقسيم الكلمة في النحو العربي مختلف و في حاجة ملحّة إلى النظر استدراكا لما فات ، و إشفاقا على الدارسين ، و يرى من مزايا هذا التقسيم الجديد أنه أوّلا يجمع كل أحكام النحو في أبواب مستقلة محدّدة لا تعارض بينها و لا تداخل فيها ، و أنّه ثانيا يعفي النحو من ظاهرة التشتت و التكرار ، و ضرب مثلاً لذلك بالحروف التي يتوزع الحديث عنها في كتب النحو في أبواب متفرقة ، و أنّه ثالثا يعفي النحو كذلك من قضية العامل و أثره و فلسفته تلك القضية التي تغلغلت في أبواب النحو حتى طغت على المادة النحوية في بعض الأحيان.[2]

10/ أقسام الكلمة عند ابن هشام الأنصاري :

يورد ابن هشام قول ابن الخبّاز ، مستشهدا به على انحصار الكلم بهذه الأقسام الثلاثة ، قال "قال ابن الخبّاز : و لا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب ، لأن الدليل

[1] محمد حماسة عبد اللطيف ، المرجع السابق ص69–70

[2] المرجع نفسه ص71

الذي يدلّ على الإنحصار –في الثلاثة –عقلي ، و الأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات" و يلحّ ابن هشام على استعمال المنهج العقلي ؛ و الاستقراء ، و المنطق ، و التعميم فيقول :

" إنّ الدليل على انحصار أنواع الكلمة في هذه الثلاثة "الاستقراء" فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب ، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ، و لو كان ثمّ نوع رابع لعثروا على شيء منه"[1]

فكلام ابن هشام صارخ الدلالة على ثلاثة أشياء ، و هي :

الأول : ثبوت التقسيم الثلاثي للكلم العربية ، عند النحاة ، و عند غيرهم من أهل الفكر و النظر .

الثاني : الاعتماد على "الدليل العقلي" ؛ لأن الأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات و بذلك ينكشف أمام الذّهن العربيّ مجال المقارنة بين خصائص اللغة العربية و غيرها من اللغات .

و قد تنبّه الفرابي لذلك ، فقال " إنّ ما وقع في علم النحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأمم كلّها فإنما أخذه أهل النحو من حيث هو موجود في ذلك اللسان الذي عمل النحو له ، كقول النحويين من العرب : إنّ أقسام الكلام في العربية اسم ، و فعل ، و حرف ، و كقول النحويين اليونانيين : أجزاء القول في اليونانية : اسم ، و كلمة و أداة .

" و هذه القسمة ليست توجد في العربية فقط ، أو في اليونانية فقط ، بل في جميع الألسنة و قد أخذها نحويو العرب على أنّها في العربية ، و نحويو اليونانيين على أنها في اليونانية"

و الثالث : تسرّب المصطلحات الأرسطية إلى النحو العربي ، و لو في عصر متأخر عن عصر وضع النحو العربي و نشأته ، و إلا فبماذا يفسّر الباحث دليل حصر ابن هشام المعاني

[1] بن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى و بل الصدى –تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى – ط11– 1383هـ / 1963 ج1ص12

الثلاثة : ذات و حدث ، و رابطة –ثم قوله : إنّ الذات هي الاسم ، و الحدث هو الفعل ، و الرابطة هي الحرف ؟[1]

11/ أقسام الكلم عند تمام حسان :

نقول "شجر" حين نعني الكثير من الأشجار ، أما الواحدة فهي "شجرة" بالتاء الدالة على الوحدة: و كذلك نقول عنب و عنبة و كلم و كلمة ، فنقصد بالكلم عددا من الكلمات .

فلماذا نقسم الكلم و ما الفائدة التي نجنيها من هذا التقسيم ؟ الجواب أننا عند محاولة التقسيم سنجد أن الكلمات تتفق أو تختلف في صورها ووظائفها و مواقعها في السياق و في طرق تغيرها و تقلبها كذلك . فما اتفق منها في الصورة أو الوظيفة ... إلخ. وضع في قسم بعينه من أقسام الكلم و ما اختلف منها اختلفت به الأقسام . و بهذا نستطيع أن ننظر إلى عدد قليل من الأقسام مستغنين به عن النظر في مئات الآلاف من المفردات . و كثيرا ما نطلق علة هذه الكلمات لفظ "المفردات" فنشير بهذا اللفظ إلى إمكان تعريف الكلمة بأنها ما صلح من عناصر اللغة للإفراد .

و لقد تلقينا عن السلف من النحويين أنهم قسموا الكلم إلى " اسم و فعل و حرف جاء لمعنى" . غير أن هذا التقسيم يترك بعض مفردات اللغة خارج نطاق كل من هذه الأقسام .

فلقد جعلوا الضمائر مثلا من الأسماء على الرغم من أن معناها عام حقه أن يؤدي بالحرف و من هنا كانت الضمائر مبنية للشبه المعنوي . و اضطروا في بعض المواضع إلى تسمية بعض عناصر المفردات : " أسماء الأفعال" و كأنما يجوز أن نطلق عل ما دلّ على موصوف بالحدث : "أفعال الأسماء" و لقد بدا من مصطلحهم هذا أنهم يترددون بين نسبة هذه الطائفة إلى الأسماء و نسبتها إلا الأفعال.[2]

---

[1] عصام نور الدين – المرجع السابق ص30–31

[2] تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، عالم الكتب ، ط1 1420هـ –2000م ص39–40

و قد قسّم الكلم تقسيما آخر يراعى ما سبق الاشارة إليه من الصورة و الوظيفة و الموقع و طرق التغير ...إلخ حتى يسهل علينا إدراك علاقات المفردات بعضها ببعض في السياق – و ينقسم الكلم إلى الأقسام التالية :

أ/ الاسم : و هو ما دلّ على طائفة من المسميات الفرعية كالأعلام و الأجسام و الأعراض و الأحداث و الأجناس و ما صيغ للدلالة على زمان أو مكان أو آلة كما يشمل المبهمات.

و المصادر

و يشتمل الاسم على خمسة أقسام :

الأول : الاسم المعين : و هو الذي يسمي طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأجسام و الأعراض المختلفة ، و منه ما أطلق النحاة عليه اسم الجثة و هو المعنى بما ورد في قول ابن مالك :

و لا يكون اسم زمان خبرا عن جثة و إن يفد فأخبرا [1]

أما **الثاني** : اسم الحدث و هو يصدق على المصدر و اسم المصدر و اسم المرة و اسم الهيئة و هي جميعًا ذات طابع واحد في دلالتها إما على الحدث أو عدده أو نوعه ، فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية و تدخل تحت عنوان اسم المعنى

أما الثالث : اسم الجنس و يدخل تحته أيضا اسم الجنس الجمعي كترك و نبق و عرب و كذلك اسم الجمع كإبل و نساء

أما بالنسبة للقسم الرابع : يضم مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة ؛ و هي اسم الزمان اسم المكان و اسم الآلة ، و يمكن أن نطلق عليها قسم " الميميات"

[1] ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط14 ، مطبعة السعادة ، مصر 1382 هـ -1964م ص11

و ليس منها المصدر الميمي على رغم ابتدائه بالميم الزائدة لأن إن اقترب من هذه الثلاثة صيغة فإنّه يتفق مع المصدر من جهة دلالته على ما يدل عليه المصدر.

أما القسم الخامس : يضم الاسم المبهم و يقصد به طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين إذ تدل عادة على الجهات و الأوقات و الموازين و المقاييس و الأعداد و نحوها و تحتاج عند إرادة مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من طرق التضام ، فمعناها معجمي لا وظيفي و لكن مسماها غير معين مثل فوق و تحت و قبل و بعد و أمام ووراء...إلخ[1]

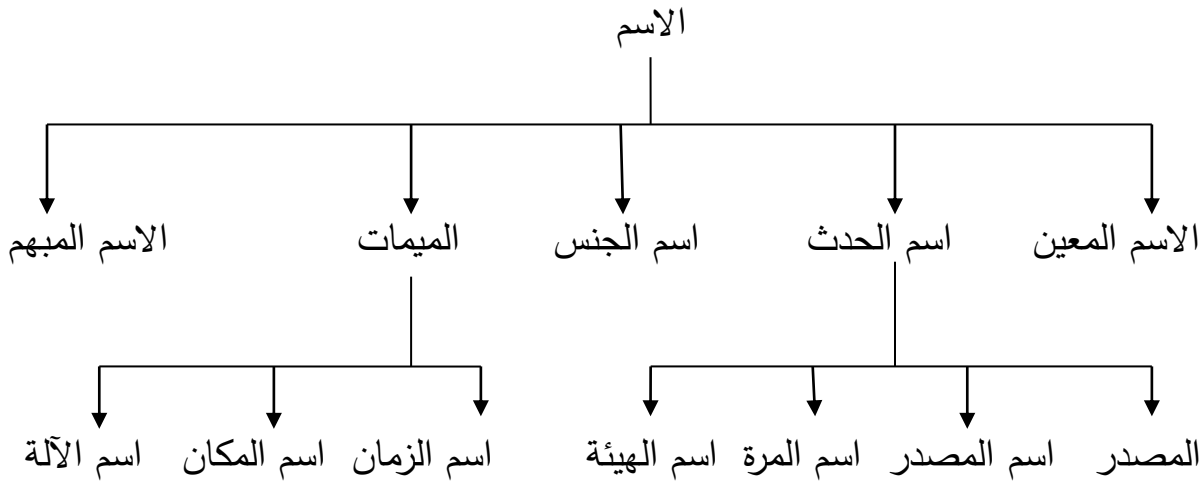

ب/ الصفة : ذكر الأشموني تحت عنوان "الصفة المشبهة باسم الفاعل"[2] أن الشارح عرف الصفة المشبهة بقوله : "ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث" . وواضح أن المقصود بالحدث هنا معنى المصدر و أن المراد بالحدوث الوقوع . و قد عرّف اسم الفاعل بأنه الصفة الدالة على فاعل و عرف اسم المفعول بأنّه ما دلّ على الحدث و مفعوله و أن مدلول صيغ المبالغة هو المبالغة و التكثير و أن معنى اسم التفضيل هو التفضيل ، فالصفة (رأي صفة الفاعل أو المفعول أو المبالغة أو المشبهة أو

[1] الدكتور تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها –دار الثقافة 32–34 شارع فكتور هيكو طبعة 1994 ص90–91

[2] شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ص255

التفضيل) لا تدل على مسمى بها و إنّما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث (رأي معنى المصدر) و هي بذلك تخرج عن التعريف الذي ارتضاه النحاة للاسم حين قالوا : الاسم ما دلّ على مسمى – و الصفات خمس و هي :

- صفة الفاعل
- صفة المبالغة
- صفة التفضيل
- صفة المفعول
- الصفة المشبهة

و تختلف كل صفة معنى مبنى ، فأمّا من حيث المبنى فلكل صفة منها صيغ خاصة بها

و أما من حيث المعنى فقد فرّق الأشموني بين معانيها في العبارات و مع ذلك هناك اختلافها في المعنى ، فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعًا متجدّدًا و صفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع و التجدد و صفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث عن طريق المبالغة و الصفة المشبهة تدل على وصفه به على سبيل الدوام و الثبوت ، و صفة التفضيل تدل على وصفه به أيضًا على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث على طريقة.[1]

إذًا الوصف هو ما صيغ للدلالة على موصوف بالحدث على جهة الفاعلية أو ما شبه بها أو المفعولية أو المبالغة أو التفضيل.[2]

[1] المرجع نفسه ص98–99

[2] تمام حسان ، المرجع السابق ص41

ج/ الفعل : لقد عرّفه النحاة بأنه ما دلّ على حدث و زمن . و دلالته على الحدث تأتي على اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة ، و المعروف أن المصدر اسم الحدث فما شاركه في مادة اشتقاقه كالفعل و الصفة و الميميات لابد أن يكون على صلة من نوع ما بمعنى الحدث كالدلالة على اقتران الحدث بالزمان أو على موصوف بالحدث أو على مكان الحدث أو زمانه أو آلته . و أما معنى الزمن فإنه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة و على المستوى النحوي من مجرى السياق ، و معنى إتيان الزمن على المستوى الصرفي من شكل الصيغة أن الزمن هو وظيفة الصيغة المفردة ، و معنى أن الزمن يأتي على المستوى النحوي من مجرى السياق أنّ الزمن في النحو وظيفة للسياق و ليس وظيفة صيغة الفعل ، لأن الفعل الذي على صيغة فَعَل قد يدل في السياق على المستقبل ، و الذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي فقول النحاة : " و الزمن جزء منه " قول مقبول على مستوى الصرف فقط . و يمكن من الناحية الصرفية أن نمثل العلاقة بين الحدث و الزمن على النحو الآتي:

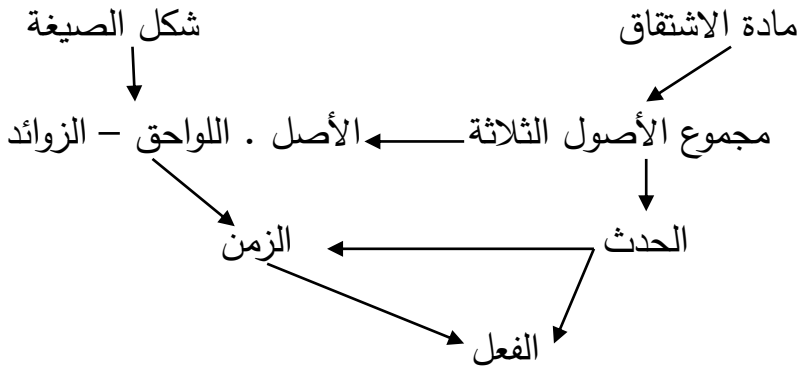

و الفعل من حيث المبنى الصرفي ماض و مضارع و أمر ، فهذه الأقسام الثلاثة تختلف من حيث المبنى و هي فوق ذلك تختلف من حيث المعنى الصرفي الزمني أيضًا ، فمن حيث المبنى فلكل منها صيغته الخاصة ما بين مجردة أو مزيدة من الثلاثي أو الرباعي ، كما أن لكل واحد منها يمتاز بسمات خاصة ، فالماضي يستبين بقبول تاء الفاعل و تاء التأنيث و المضارع يبدأ بأحد حروف المضارعة[1] و يقبل لام الأمر و نوني التوكيد و الإناث و يضم

[1] المقصود بحروف المضارعة : هي المجموعة في الفعل أَنَيْتُ بمعنى الألف – النون – الياء و التاء

السين و سوف و لم و لن – و الأمر يضام النونين دون غيرهما من هذه القرائن ، و أما من حيث المعنى فإن هذه الأفعال الثلاثة تختلف في دلالتها بصيغها على الزمن فمثلا إذا كان زمن الفعل على صيغة فعل نحوها الماضي بينما إذا كان على صيغة يفعل و نحوها الحال أو الاستقبال ، و إذا كان زمن الفعل على صيغة أفعل نحوها الحال أو الاستقبال[1] ، و هذا هو النظام الزمني الصرفي في اللغة الفصحى و منه يبدو أن صيغة فعل و نحوها مقصورة على الماضي و أن صيغتي يفعل و أفعل و نحوهما إما أن يكونا للحال أو الاستقبال .

فلا يتحدد لأي منهما أحد المعنيين إلا بقرنية السياق ، لأن السياق يحمل من القرائن اللفظية

و المعنوية و الحالية ما يعين على فهم الزمن في مجال أوسع من مجرد المجال الصرفي المحدود .

و هكذا يكون النظام جزءاً من النظام الصرفي أما الزمن السياقي النحوي فإنه جزء من الظواهر الموقعية السياقية لأن دلالة الفعل على زمن ما تتوقف على موقعه و قرينته في السياق

و تتضح هنا العلاقة ذلك أن: الزمن في الصرف وظيفة الصيغة المفردة بينما الزمن في النحو ظاهرة تتوقف على الموقع و القرينة . فالفعل ما دلّ على اقتران حدث و زمن و دلّ بصيغته على المضي أو الحالية أو الاستقبال و ذلك عندما يكون قيد الإفراد و ينقسم إلى ماض و مضارع و أمر .

د/ الضمير : لا يدل الضمير على مسمى كالاسم و لا على موصوف بالحدث كالصفة ولا على حدث و زمن كالفعل ، لأن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي أطلق عليها معاني التصريف و التي يعبر عنها باللواحق و الزوائد و نحوها . و المعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر و هذا هو المقصود بقول ابن مالك :

[1] ينظر : تمام حسان – اللغة العربية معناها و مبناها ص105

و ما لذى غيبة أو حضور كأنت و هو سمّ بالضمير

و الحضور قد يكون حضور تكلم كأنا و نحن و قد يكون خطاباً كأنت و فروعها ، و حضور إشارة كهذا و فروعها و الغيبة قد تكون شخصية كهُوَ و هي و فروعها ، و قد تكون موصولية مثل الذي و التي و فروعه . و هذا يعني أن الضمائر في اللغة العربية الفصحى تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

- ضمائر الشخص
- ضمائر الإشارة
- ضمائر الموصول

و هذه الضمائر جميعًا دلّت على معان صرفية عامة مما يقول النحاة عنه إنه " حقه يؤدّي بالحرف " و لذلك فإن الضمائر لهذا السبب تشبه الحرف شبها معنويّا بالإضافة إلى الشبه اللفظي الذي يظهر في بعضها . فلا فارق بين معاني التأكيد و النفي و الاستفهام و الشرط و الظرفية و غيرها من المعاني التي تؤديها الحروف و الأدوات المسماة بأسماء هذه المعاني العامة و من هنا لا يمكن وصف الضمير بالتعريف أو التنكير في النظام و إنما يكون معرفة حين تعين على ذلك قرائن السياق و بهذا تختلف الضمائر من حيث المعنى عن أسماء

و الصفات و الأفعال .

أما من حيث المبنى فالمعروف أن الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية فلا تنسب إلى أصول ثلاثة و لا تتغير صورها التي هي عليها كما تتقلب الصيغ الصرفية بحسب المعاني ثم هي لا تبقى على صورة واحدة في الأماكن المختلفة من السياق و إنما يلحقها بعض الظواهر الموقعية من الاشباع و الإضعاف واختلاف الحركة بحسب مناسبة الحركة التي بجوارها و ذلك كالفرق بين له و به .

ثم إن الضمائر جميعا من المبنيات التي لا تظهر عليها حركات الإعراب و لا تقبل بعض علامات الأسماء كالتنوين ،. و لا تقع موضع المضاف و إن صحّ فيها أن تقع موقع المضاف إليه و الضمائر جميعا مفتقرة إلى القرائن باعتبارها شرطا أساسيا لدلالتها عل معين ، فضمير المتكلم و المخاطب و الإشارة قرينتها الحضور أما ضمير الغائب فقرينته المرجع المتقدم إمّا لفظا أو رتبة أو هما معا ، فهذا المرجع هو القرينة التي تدل على المقصود بضمير الغائب ؛ أما الموصول فقرينته جملة الصلة التي تشرح المقصود به و ترتبط به بواسطة ضمير فيها يعود عليه .

فافتقار الضمائر على هذه الصورة إلى الحضور مرة و المرجع مرّة أخرى و الوصل مرة ثالثة تبرر إفراد الضمير بقسم خاص من أقسام الكلم .

هـ/ الخوالف : كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية ، أي في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي ما و الإفصاح عنه فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمونه في اللغة الإنجليزية Escolamatlon و هذه الكلمات ذات أربع أنواع :

1- خالفة الإخالة : و يسميها النحاة (اسم الفعل) و يقسمونها اعتباطًا و دون سند من المبنى أو المعنى إلى اسم فعل ماض كهيهات و اسم فعل مضارع كوى اسم فعل أمر كصه

2- خالفة الصوت : و يسميها النحاة (اسم الصوت) و لا يقوم دليل على اسميتها لا من حيث المبنى و لا من حيث المعنى فهي لا تقبل علامات الأسماء (إلا على الحكاية شأنها في ذلك شأن الأفعال و الجمل) و ذلك نحو هلاّ لزجر الخيل و كخّ للطفل و هج للغنم و حرّ للحمار

و بس للقطة ، و كذلك أصوات دعوة الحيوان و حكاية الأصوات مثل هأهأ لحكاية الضحك

و طاق للضرب و طقْ لوقع الحجر

3- خالفة التعجب : و يسميها النحاة صيغة التعجب و ليس هناك من دليل على فعليتها ، بل إن هناك ما يدعوا إلى الظن أن خالفة التعجب ليست إلا أفعل تفضيل تنوسي فيه هذا المعنى و أدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة و ليس المنصوب بعده إلاّ المفضّل الذي نراه هنا بعد صيغة التفضيل و لكنه في تركيب جديد و بمعنى جديد و ليست العلاقة بين الصيغة و بينه علاقة التعدية ، فصيغة التعجب هي صيغة التفضيل منقولة إلى معنى جديد في تركيب جديد و لا سيما لأنها ورد تصغيرها كما يصغر التفضيل و أن شروط صياغتهما واحدة

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَعَجُبِ أَفْعِل لِلتَفْضِيلِ و أب اللّذ أَبَى
وَ مَا بِهِ إِلَى تَعَجُبٍ وَصْلَ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَفْضِيلِ صِلْ

و لكن هذه الصيغة في تركيبها الجديد أصبحت لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كما تتدخل الأفعال و لا في جدول تصريفي كما تدخل الأفعال و الصفات و لا في جدول إلصاقي كما يدخل هذان و معهما الأسماء .

ولعل فيما يأتي ما يوضح الفهم لتركيب التعجب :

ما : أداة تعجب

أَفْعَلَ : خالفة منقولة عن التفضيل

زيدًا : المفضل و قد أصبح متعجبا منه

أَفْعِلْ : صورة أخرى من أفعل التفضيل

بـ : مضمنة معنى اللام

زيد : المفضل و قد أصبح متعجبا منه

4- خالفة المدح ، أو الذم و يسميها النحاة (فعلي المدح و الذم) : و لكنهم اختلفوا حول المعنى التقسيمي لهاتين الخالفتين فرآها بعضهم أفعالا و رآها آخرون أسماء . و ذهب كل من الفريقين يلتمس القرائن المؤيدة لرأيه فأما القائلون بالاسمية فقالوا إن حرفي الجر و النداء يدخلان عليها فالتضام الذي بينها و بينهما قرينة على اسميتها و غفل الأولون على أن هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا هذه التاء الساكنة أما تا فعلت و ياء افعلى و نون أقبان و التصرف إلى مضارع و أمر بل التصرف في داخل الاسناد فيها عدا قبول تلك التاء فلا يقبل شيئا منه و كل ذلك يطعن في فعليتهما.[1]

9/ الظرف : إن النحاة توسعوا في فهم الظرف بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنى و مبنى . و الظروف كما رآها تمام حسان مبان تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة فتتصل بأقرب الوشائج بالضمائر و الأدوات و يمكن التمثيل لها على النحو التالي :

ظرف زمان	ظرف مكان
إذ	أين
إذا	أنى
إذًا	حيث
لما	
أيان	
متى	

[1] ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها ص115

و لكن النحاة رأوا بعض الكلمات تستعمل استعمال الظروف على طريقة ما أسلفنا القول فيه من تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد فعدوا طائفة عظيمة من الكلمات المستعملة استعمال الظروف ظروفا . فكما أن الصفة و الفعل قد ينقل معناها إلى العلمية و كما أن المصدر ينوب عن الفعل و كما أن من وما و أي الموصولة يتعدد معناها الوظيفي فتترك الموصولية إلى الاستفهام أو الشرط نجد مجموعات من الكلمات ذات المعاني المختلفة و المباني المختلفة أيضا قد نسبها النحاة إلى الظرفية و ما هي بظروف من حيث التقسيم . و من ذلك :

1/ المصادر نحو آتيك طلوع الشمس و منها قط عوض الملازمات للقطع عن الإضافة

و المعروف أن المصادر أسماء لا ظروف .

2/ صيغتا اسمي الزمان و المكان نحو آتيك مطلع الشمس و أقعد مقعد التلميذ و الصيغتان من الميميات التي سبق أن ذكرنا أنها أسماء لا ظروف .

3/ بعض حروف الجر نحو مذ و منذ ، لأن معناهما ابتداء الغاية و هما يجران ما بعدهما و لكنهما يستعملان استعمال الظروف عندما يردان مع الجمل فتكون الظرفية فيهما من قبيل تعدد المعنى الوظيفي .

4/ بعض ضمائر الإشارة إلى المكان نحو هنا و ثمّ أو إلى الزمان نحو الآن و أمس و هي ليست ظروفا في الأصل

5/ بعض الأسماء المبهمة و منها:

أ- ما دلّ على مبهم من المقادير نحو "كم"

ب- ما دلّ على مبهم من العدد حين يميزه ما يفيد الزمان أو المكان نحو خمسة أيام و ثلاث ليال

ج- ما دلّ على مبهم من الجهات و هو فوق و تحت و أمام ووراء و يمين و شمال و خلف و إثر.

د- ما دلّ على مبهم من الأوقات و هو حين ووقت و ساعة و يوم و شهر و سنة و عام و زمان و أوان

هـ- بعض المبهمات المفتقرة إلى الإضافة و المفيدة لعلاقة بين أمرين صالحة لمعنى الزمان أو معنى المكان بحسب ما تضاف إليه و ذلك هو قبل و بعد و دون ولدن و بين وسط وعند .

6/ بعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معينة كسحر و سحرة و بكرة و ضحوة و ليلة و مساء و عشية و غدوة حين يقصد بها وقت بعينه فقد نابت هذه الأسماء عن الظرف و منعت التصرف لتقرب من طابع مبنى الظرف و المتصرف من مادتها باق على أصله فليس بعد فيما عومل معاملة الظروف .

فالمصادر و صيغتا اسمي الزمان و المكان و المبهمات بأقسامها و ما أطلق على مسميات زمانية معينة كلها أسماء من الأسماء و لكنها حين عوملت معاملة للظروف فأدت وظائفها و لا لهذا أن يضللنا عن أصالتها في باب الأسماء ، و أما مذ و منذ فهما من حروف الجر مثلهما في الجر "من" لأن معناهما كمعناها ـ ابتداء الغاية ـ غير أن خروج من عن ابتداء الغاية إنما يكون إلى السببية و التبعيض أو نحوهما و تلتزم التضام مع الأسماء المجرورة و أما مذ و منذ ، فإن خروجهما عن ابتداء الغاية يكون إلى معاملتهما معاملة الظرف مع جواز التضام بينهما و بين الجمل و ربما كان ذلك على حذف "أنْ" كما تحذف من خبر عسى الناسخة .

و أما هنا ، و ثم و الآن و أمس فمكانهما الذي يفرضه مبناها و معناها هو من بين ضمائر الإشارة فهي ضمائر إشارة و لكنها عوملت معاملة الظروف الظرفية كبقية ما عوملت من الكلمات معاملتها .

ز- **الأداة** : مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق و العلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة و تنقسم الأداة إلى قسمين :

- الأداة الأصلية ، و هي الحروف ذات المعاني كحروف الجر و النسخ و العطف...إلخ

- الأداة المحولة ، و قد تكون هذه :

ظرفية إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام و الشرط

أو اسمية كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل كم و كيف في الاستفهام

و التكثير و الشرط أيضا

أو فعلية لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعض القول بنقصانها مثل كان

و أخواتها و كاد و أخواتها

أو ضميرية كنقل من وما إلى معاني الشرط و الاستفهام و المصدرية و الظرفية و التعجب إلخ.

و التعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية الفصحى فإذا استثنينا جملتي الإثبات

و الأمر بالصيغة (قام زيد ، وزيد قام ، و قم) و كذلك بعض جمل الإفصاح فإننا سنجد كل جملة في اللغة العربية الفصحى على الإطلاق تتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة ، فالأدوات هنا تلخص معاني النفي و التأكيد و الاستفهام و الأمر باللام و العرض

و التحضيض و التمني و الترجي و النداء و الشرط الامتناعي و الشرط الإمكاني و القسم و الندبة و الاستغاثة و التعجب .

بالإضافة إلى ما الأداة من وظيفة الربط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة كالذي نجده في حروف الجر و العطف و الاستثناء و المعية و واو الحال أو من وظيفة أداء معنى صرفي عام كالذي نراه في أداة التعريف .

فالأداة تشتمل الأدوات و حروف المعاني و كلها يدل كما قال النحاة " على معنى عام حقه أن يؤدى بالحرف " و معنى ذلك في فهمنا الحاضر أنها تدل على علاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر السياق .

إذن يشتركالضمير مع الاسم في أنه يدل دلالة غير معينة على ما يدل عليه الاسم دلالة معينة ، و يشترك مع الأداة في أنه يخرج على القاعدة العامة القائلة إن للكلمة العربية أصولاً ثلاثة ، و في أنه لا يقبل العلامات المميزة للاسم جميعها ، فلا تدخل عليه أل مثلاً .

أما "أل" التي في"الذي" فهي من بنية الكلمة ، لا أداة تعريف لضمير الصلة .

و يشمل الضمير :

1/ ضمير الشخص (أنا ... إلخ)

2/ ضمير الصلة (الذي... إلخ)

3/ ضمير الاشارة (هذا...إلخ)[1]

[1] د.تمام حسان – مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية 165 شارع محمد فريد القاهرة –1990– ص203

مباني التقسيم عند تمام حسان :

أقسام الكلام	من حيث الصورة الاعرابية	من حيث الصيغة الخاصة	من حيث الدخول في الجدول و الرتبة	من حيث الرسم الإملائي و الإلصاق	من حيث التضام و الدلالة على مسمى	من حيث الدلالة على الحدث و الزمن	من حيث التعليق
الاسم	الاسم يقبل الجر لفظا و لا تشاركه أقسام الكلم الأخرى إلا الصفات و أما الظروف و الضمائر فتجر محلها لا لفظها لأنها من المبنيات	حدّد النحاة أبنية المصادر و صيغتي المرّة و الهيئة و صيغ الزمان و المكان و الآلة	الأسماء تقبل الدخول في الجدول الإلصاقي دون غيره	الاسم يقبل التنوين و الأسماء تقبل نوعا خاصا من اللواصق ال التعريف و ضمائر الجر المتصلة و علامتي التثنية و الجمع و تاء	الاسم يدلّ على مسمى أما من حيث التضام فالاسم يقبل النداء و الاسناد إليه و أن يكون مضافا و مضافا إليه	هناك من الأسماء التي تدل على الحدث كاسم الحدث الذي يضم أنواعا من المصادر	يقع موقع المسند إليه عدا اسم الحدث يقع أحيانا موقع المسند ، و لا تقع نعوتا و لا تقع توكيدا معنويا إلا أحيانا.

			التأنيث				
الصفة المشبهة	تجري مجرى الاسم	تشترك في صيغتها مع الاسم	الصفة تقبل الدخول في الجدول الإلصاقي	تتفق مع الاسم التنوين و الاضافة ال التعريف	تلتقي مع الاسم و الفعل في النداء و الاسناد إليه و الإضافة و الاسناد و التعدية واللزوم	تدل الصفة عل الموصوف بالحدث و زمن الصفة نحوي و ليس صرفي	تقبل أن تكون مسند و مسند إليه
الفعل	يختص الفعل بقبول الجزم	هناك صيغ مبنية للمعلوم و أخرى مبنية للمجهول	الأفعال تقبل الدخول على جميع الجداول الإلصاقي التصريفي ، الاسنادي	تلتصق بالضمائر المتصلة في حالة الرفع و السين و لام الأمر و حروف المضارعة و تاء التأنيث	يقبل التضام مع قد و سوف و لم و لن و لا الناهية	يدل على الحدث دلالة ضمنية أما الدلالة على الزمن فهي وظيفية صرفية مطّردة	الفعل يكون في صورة مسند و لا يكون مسندا إليه أبدا

الضمير	الضمائر كلها مبنيات لا تظهر عليها حركات الاعراب و إنما تنتسب إلى محلها الاعرابي	لا تنتمي إلى أصول اشتقاقية	لضمائر تكون ذات مراجع متقدمة عليها في اللفظ أو في الرتبة أو فيهما معا	الضمائر المنفصلة تكون مباني تقسيم و الضمائر المتصلة مباني تصريفه	الضمائر تضام الأدوات في حالة النداء و القسم و النسخ و الاستفهام و التوكيد و كذا حروف الجر و العطف و الاستثناء	لا يدل الضمير على مسمى و لا على موصوف بالحدث و لا على حدث و زمن	تلعب دورا مهما في تماسك الجملة و تقي من التكرار
الخوالف	مقسمة إلى ثلاثة أنواع أسماء الأفعال ، أسماء الأصوات و صيغ التعجب	صيغ محفوظة الرتبة مقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية	الرتبة بين الخالفة و ضميمتها محفوظة	النحو الف من حيث الالصاق تشارك الأفعال حينا و الأسماء حينا و الصفات حينا لكنها لا تعدّ واحدة من	تأتي مع ضمائر معينة من الأدوات و المرفوعات و المنصوبات و المجرورات	لا ترتبط بمعنى زمني خاص و لا تتصرّف تصرف الأفعال	تقوم بدور المسند ولا تقوم بدور المسند إليه و الجمل المركبة من الخوالف جمل إنشائية

				أي قسم منها			
الظّرف	هي من المبنيات جميعا و تمنع من التصرف	كلّها من غير المشتقات و ليس لها صيغ معينة و لا تتصرّف إلى صيغ غير صيغتها	رتبتها التقدم على مدخولها سواء كان مفردا أم جملة و لكن تكون حرّة الرتبة في الجملة عامة. و لا تدخل في علاقات جدولية	ظرفا الزمان و المكان تأتي منفصلة عن سابقتها و لا حقتها من حيث الرسم الإملائي و لكن تحتاج إلى كلمات تفسر المقصود	بعض الحروف قد يسبقها الحرف كما تحتاج إلى مدخول لها ينزع عنها صفة الغموض إمّا أن تكون من المفرد أو الجملة و لا تدل على مسمى	الزمن يستفاد من الظرف بالمطابقة أما الفعل بالتضمن و هو كناية عن اقتران حدثين	الظرف متعلق بالفعل لأنه يفيد تقييد إسناد الفعل بجهة معينة من جهات فهمه
الأداة	بعض الأدوات تكون متصرفة مثل كان و دام و مازال و برح		رتبة أدوات الجمل جميعا هي الصّدارة	إذا كانت الآداة تتكون من حرف واحد كانت متصلة أما إذا كانت تتكون من	لا يكتمل معنى الأداة إذا كانت لها ضمائم	هناك من الأدوات التي احتفظت بفعليتها و هناك من زال	لا بيئة للأداة خارج السياق لأنها ذات افتقار متأصل للضمائر.

					حرفين فأكثر كانت منفصلة		عنها صفة الحدث

الفصـــــــل التطبيقي

وبعد أن تطرقنا إلى الكلمة وأقسامهما عند القدامى والمحدثين،فالقدامي كان تقسيمهم للكلام إلى اسم وفعل وحرف معتمدين في هذا التقسيم على الدليل العقلي،بينما المحدثين منهم من أضاف إلى هذا التقسيم الضمير والصفة والظرف الأداة والخالفة.

أما من أضاف الضمائر منهم: ﴿**حسن عون**"،"**ولسن بشاي**"،"**إبراهيم أنيس**"،"**محمد حماسة عبد اللطيف**"،"**فؤاد حناطرزي**" و"**تمام حسان**"،بينما هناك من أضاف الصفة مثل "**حسن عون**"و"**ساطع الحصري**"،وهناك من اضاف إلى جانب الاسم والفعل ظرفًا **كـ**"**محمد حماسة عبد اللطيف**"،"**فؤاد حناطرزي**"،"**حسن عون**"و"**تمام حسان**".وقد اشترك كلٌّ من: "**ولسن بشاي**"و"**مهدي المخزومي**"و"**محمد حماسة**"و"**فؤاد حناطرزي**"و"**تمام حسان**" في إضافتهم لهذه الأقسام الأداة.

أما محمد حماسة فتقسيمه كان مُسَاويًا لتقسيم تمام حسان،فقد أضافا إلى جانب هذه التقسيمات الخالفة.

وقد خَصَّصنَا في هذا الفصل تطبيقًا في النصف الأول من سورة الملك وفقًا لتقسيمات تمام حسان السبع المتمثلة في:الاسم،الفعل،الصفة،الضمير،الظرف،الخالفة والأداة.

وقد حاولنا في هذا الجدول تصنيف الكلمات وفقا للتقسيمات مبررين بذلك أنواعها،وهي كالآتي:

الاسم	نوعه
يد	اسم جنس
الملك	اسم معين
كلّ	اسم مبهم
شيء	اسم جنس
الموت	اسم معين
الحياة	اسم معين
عملاً	اسم جنس
سبعَ	اسم جنس
سماوات	اسم معين
طِباقًا	اسم معين
تفاوت	اسم حدث
البصر	اسم حدث
كرّتين	اسم حدث
السّماء	اسم معين
الدُّنيا	اسم معين
مصابيح	اسم جنس
الشياطين	اسم جنس
عذاب	اسم حدث
ربّ	اسم معين
جهنَّم	اسم حدث
خزنة	اسم جنس
فوج	اسم حدث
الله	اسم معين
ضلال	اسم جنس

الاسم	نوعه
أصحاب	اسم جنس
ذنب	اسم جنس
سحقًا	اسم حدث
الغيب	اسم مبهم
مغفرة	اسم حدث
أجرٌ	اسم حدث
قَوْلَ	اسم حدث
ذات	اسم جنس
الصدور	اسم جنس
الأرض	اسم معين
مناكب	اسم معين
رزق	اسم جنس

الصفة	نوعها
قدير	صفة مشبهة
أحسنُ	صفة التفضيل
العزيز	صفة مشبهة
الغفور	صفة مشبهة
الرحمان	صفة مشبهة
فُطور	صفة المفعول
خاسئًا	صفة الفاعل
حسير	صفة مشبهة
رُجوما	صفة المفعول
السَّعير	صفة مشبهة
المصير	صفة مشبهة
الغيظ	صفة مشبهة
نذير	صفة مشبهة
كبير	صفة مشبهة
عليم	صفة مشبهة
اللطيف	صفة مشبهة
الخبير	صفة مشبهة
ذلولاً	صفة مشبهة
النشور	صفة مشبهة

الفعل	نوعه
تبارك	فعل ماض (مزيد،لازم)
خَلَفَ	فعل ماض (مجرد،متعد)
يَبْلُوَ	فعل مضارع(مجرد متعد)
توى	فعل مضارع (مجرد،متعد)
ارجع	فعل أمر(مجرد،لازم)
ينقلب	فعل مضارع(مزيد،لازم)
زيّن	فعل ماض(مزيد،متعد)
جَعَلَ	فعل ماض(مجرد،متعد)
أعتدْ	فعل مضارع(مزيد،لازم)
كفروا	فعل ماض (مجر،لازم)
أُلْقُوا	فعل ماض مبني للمجهول
سَمِعُوا	فعل ماض (مجرد،متعد)
تفور	فعل مضارع لازم (مجرد)
تَميَّزَ	فعل مضارع (مزيد،لازم)
أُلْقِيَ	فعل ماض مبني للمجهول
يسأل	فعل ماض (متعدي،مجرد)
يَأْتِ	فعل مضارع(مجرد،لازم)
قالوا	فعل ماض (مجرد،متعد)
جاءَ	فعل ماض(مجرد،لازم)
كذّب	فعل ماض(مزيد،متعد)
نَزَّلَ	فعل ماض(مزيد،متعد)
كُنْ	فعل أمر(مجرد،لازم)
سَمِعَ	فعل مضارع(مجرد،متعد)
نَعْقل	فعل مضارع(مجرد،لازم)

الفعل	نوعه
اعترفوا	فعل ماض(مزيد،لازم)
يخشوا	فعل مضارع(مجرد،متعد)
أسرُّوا	فعل أمر (مزيد،متعد)
اجهروا	فعل أمر (مجرد،لازم)
يَعْلَمُ	فعل مضارع(مجدر،لازم)
امْشُوا	فعل أمر (مجرد،لازم)
كُلُوا	فعل أمر (مجرد،متعد)

الضمير	نوعه
الذي	ضمير الموصول
الهاء	ضمير الشخص
هُوَ	ضمير الشخص
كُمْ	ضمير الشخص
الكاف	ضمير الشخص
النون	ضمير الشخص
نا	ضمير الشخص
هُمْ	ضمير الشخص
الذين	ضمير الموصول
هي	ضمير الشخص

الخوالف	نوعها
بيس	خالفة الذَّم
شهيقًا	أسماء الأصوات

الظرف	نوعه
إذا	ظرف زمان

الأداة	نوعها
الباء	حرف جر
الواو	حرف عطف
على	حرف جر
اللام	حرف جر
أيُّ	أداة استفهام
ما	أداة محولة
في	حرف جر
مِن	حرف جر
الفاء	حرف عطف
هلْ	أداة استفهام
ثُمَّ	حرف عطف
إلى	حرف جر
قد	حرف تحقيق
تكاد	أداة من النواسخ
(أ الهمزة)	أداة استفهام
لَمْ	أداة جَزْم

الأداة	نوعها
بَلَى	أداة جواب
إنَّ	أداة من النواسخ
أوْ	حرف عطف
مَنْ	أداة استفهام

خاتمة

خاتمة:

لقد تناولنا في هذا البحث أقسام الكلمة عند القدامى والمحدثين ممثلين بذلك في نموذج من النماذج العربية ألا وهو تمام حسان، وقد تطرقنا إلى الحديث عن الكلمة عند الإتجاهين، الأول القدامى بدءًا بسيبويه أما الإتجاه الثاني كان عند المحدثين، ملتزمين في ذلك خطتنا.

ومن بين النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

– أن هناك فرقا بين الكلام والكلم والكلمة، فالكلام هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها أي يفيد معنى، بينما الكلم ما تركّب من ثلاث فأكثر وقد لا يتضمن معنى مفيدا، أما الكلمة فهي قول مفرد يدّل على معنى في نفسه.

– للكلمة أقسام في اللغة: وهي الاسم والفعل والحرف ولكلّ قسم من هذه الأقسام ميزة يختلف بها عن غيره.

– التقسيم عند القدماء ليس نفسه عند المحدثين؛فالقدماء قسموا الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ولهم أدلتهم في ذلك كالاستقراء والإسناد والدلالة أما المحدثون اتفقوا على كون الاسم والفعل والضمير والأداة من أقسام الكلمة غير أن كلاّ من إبراهيم أنيس وتمام حسان ينظراني إلى الضمير على أنه يشتمل الضمير الموصول والإشارة بخلاف حسن عون الذي يرى أن كلاّ منها قسم واحد وقد أدرج إبراهيم أنيس الخوالف والظرف والحروف تحت قسم الأداة واتفق ساطع الحصري وحسن عون وتمام وحسان على أن الصفة قسم من أقسام الكلام وبهذا اتخذنا في تطبيقنا التقسيم السباعي لتمام المتمثل في: الاسم–الصفة–الفعل–الضمير–الخوالف–الظرف والأداة وذلك في النصف الأول من سورة الملك وكثرت فيها الأسماء والأفعال بالنظر إلى التقسيمات الأخرى وكانت هناك قلة في الخوالف والظرف.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1)إبراهيم مصطفى ، المعجم الوسيط ، دار الدعوة ،ج1و2.

2)ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، ط 14 ،مطبعة السعادة، مصر 1382 / 1964م

3)ابن قاسم المالكي النحوي،شرح كتاب الحدود الأبدي ، 1993/1413م.

4)الإمام محمد الصهاجي، متن الأجرومية في علم العربية، ط1324ه1 ،مطبعة السعادة.

5)أبو فارس الدحداح ، شرح ألفية بن مالك، مكتبة العبيكان ، ط1 1425/ 2004م.

6)أبوعثمان بن جني ،اللمع في اللغة العربية، تحقيق: سميح أبومغلي، دار مجدلاوي للنشر1988م.

7)أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ،ط11، 1963/1383م ،ج1.

8)أبو السعود سلامة أبو السعود، المنجد في النحو البسيط ، تقديم: رمضان القسطاوي، العلم والإيمان للنشروالتوزيع.

9)أبي بكرعبد القاهر الجرجاني، الجمل في النحو شرح ودراسة وتحقيق يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ،1427/ 1998م.

10)أبي قاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس، بيروت ، ط2 ، 1998/1416م.

11)أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، تحقيق:محمد أحمد قاسم ،المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ،1424/ 2003م.

12)أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي ، شذى العرف في فن الصرف، تحقيق: محمد بن المعطي ، دار الكيان للطباعة و النشر والتوزيع الرياض.

13) أحمد مختار عمر، النحو الأساسي، منشورات ذات السلاسل الكويت ، ط 4، 1414 / 1994م.

14) بدون مؤلف، تعلم النحو والصرف ، شركة الرقمي بيروت لبنان .

15) بديع علي محمد عوض الله ، أضواء في النحو والصرف ، دار يافا العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن عمان ، ط1 ،2011م.

16) تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، عالم الكتب ، ط1 ،1420 / 1964م .

17) تمام حسان ، مقالات في اللغة و الأدب، عالم الكتب القاهرة ، ط1، 1427 / 2006م .

18) تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية 165 شارع محمد فريد القاهرة ، 1990م.

19) جلال الدين السيوطي ، الأشباه و النظائر في النحو ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة ، 1975م.

20) الحسن بن قاسم المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق : فخر الدين قباوة و الأستاذ محمد النديم فاضل، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط1، 1423/ 1992م.

21) حلمي خليل ، الكلمة دراسة لغوية و معجمية ، طبعة الهيئة العامة للكتاب 1980 ، فرع الإسكندرية .

22) حمار نسيمة ، إشكالية تعليم مادة النحو العربي في الجامعة (جامعة بجاية نموذجاً) منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر.

23) رضا سيد محمد عبد الغني ، أطلس النحو العربي لجميع مراحل التعليم، الشركة المتحدة للطباعة و النشر والتوزيع، المطبعة الأمنية ، ط 2001م/ 2002م.

24) السيد أحمد عبد الغفار ، الكلمة العربية – كتابتها ونطقها – ج1 (الكتابة) ، دار المعرفة الجامعية، ط 2، 2005م.

25) السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

26) سيبويه،أبو بشر عمرو بن قنبر ، الكتاب ، المطبعة الأميرية ببولاق 1317

27) شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تحقيق: محي الدين عبد الحميد.

28) الشيخ محمد أمين بن عبد الله الهرري ثم المكي، نزهة الألباب وبشرة الأحباب في فك وحل مباني ومعاني ملحة الإعراب ، مكتبة الأيدي مكة المكرمة العزيزة ، مدخل جامعة أم القرى ، ط1، 1990/1420م.

29) عادل خلف، نحو اللغة العربية ، مكتب الآداب ،القاهرة ،1993/1415م.

30) عبد الرحمان بن محمد بن قاسم المالكي النحوي، شرح كتاب الحدود للأبدي، تحقيق:المتولى بن رمضان أحمد الدميري، 1993/1413م.

31) عبد العزيز بن علي الحربي، أيسر الشروح علامات من الأجرومية ، مكتبة ودار بن حزم للنشر والتوزيع،ط1426/1 2005م.

32) عبد العزيز بن علي الحربي، الشرح الميسر على ألفية بن مالك في النحو والصرف، دار بن حزم للنشر والتوزيع،الرياض،ط1 ،1994/1424م.

33) عبد الله أحمد بن أحمد محمد، النحو العربي بين القديم والحديث – مقارنة وتحليل – دروب للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة العربية، 2011م.

34) عبد الله محمد النقراط ، الشامل في اللغة العربية ، دار الكتب الوطنية بنغاري،ط1، 2003م.

35) عبد الهادي الفضيلي،مختصرالصرف ، دار القلم بيروت ، لبنان .

36) عبد الهادي الفضيلي، مختصر النحو ، دار الشروق للنشر والتوزيع جدة ،ط7 1980/1400م.

37) عصام نور الدين ، المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث، دار الكتاب العالمي، مكتبة المدرسة ، ط1، 1988/1409م.

38) علي أبو المكارم ، المدخل إلى دراسة النحو العربي، دار الغريب ، القاهرة 2007م.

39) عمار يوسف المطلبي ، تعلم القواعد والإعراب، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع،عمان ، الأردن، ط2000 1م.

40) الكتاب الجليل المشهور بشرح ابن عقيل على ألفية بن مالك.

41) محمد بوزواوي، معجم مصطلحات الأدب ، الدار الوطنية للكتاب.

42) محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث دارالفكر العربي ، القاهرة .

43) محمد محمود غالي، أئمة النحاة في التاريخ، دار الشروق ، ط1، 1976/1396م.

44) محمد محي الدين عبد الحميد، التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية في قواعد النحو والإعراب ، تقديم: العلامة الشيخ عبد الغني الدقر.

45) محمد علي عفش ، معين الطلاب في قواعد النحو و الإعراب ، دار الشروق العربي ، بيروت، لبنان .

46) مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، دار نزهة الألباب .

47) مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، مطبعة مصطفى البابي، الحلبي وأولاده، مصر ، ط1، 1966/1387م.

48) موفق الدين بن يعيش النحوي ،شرح المفصل ، عالم الكتب بيروط ، ج1.

49) نحلة محمود أحمد ، الإسم والصفة في النحو العربي و الدراسات الأوروبية ، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية ، 1994م.